المجتمع
والمساحات العامة

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

ورقة موقف

ضمان محلية الأجندات الجندرية

قطع المسافة الإضافية: الجلوس إلى طاولة القرار وعدم الاكتفاء بالمقاعد الخلفية

ARDD

آذار / مارس
2021

تقدير وتنويه

نتقدم بالشكر لجميع المنظمات والأفراد ممن دعموا تطوير ورقة الموقف هذه. تم تمويل هذا البحث من قبل مؤسسة فورد في إطار منحة Build لمنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) وذلك لدعم مركز النهضة الفكري. أُجريت الدراسة من قبل سمروتي باتيل من مبادرة الإرشاد العالمية (GMI) وفريق البحوث في مركز النهضة الفكري.

الآراء والأفكار والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير هي آراء الباحثين، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فورد.

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

ورقة موقف

ضمان محلية الأجندات الجندرية

قطع المسافة الإضافية:
الجلوس إلى طاولة القرار وعدم الاكتفاء بالمقاعد الخلفية

فبراير/شباط 2021

قائمة المحتويات

مقدمة	3
المنهجية	3
خلفية	3
فهم تطور التركيز على حقوق المرأة وتمكينها	6
تعميم مراعاة المنظور الجندري	7
الجندرية في العمل الإنساني	8
الناشطات في قيادة الأجندة الجندرية في الأردن	12
المنظمات النسائية المحلية: نحو تمكين الشراكات	16
المضي قدماً في التمويل وتخصيص الموارد	18
الاستنتاجات	21
نقاط للحوار	23
هوامش	25

مقدمة

يكمن الهدف من هذا البحث في إعداد ورقة بيان موقف لمنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) تسلط الضوء على عمل المنظمات التي تديرها النساء ومنظمات حقوق المرأة حول القضايا المتعلقة بالبرامج الجندرية وتعزيز حقوق المرأة في السياق الوطني. ويتناول البحث الإدراك والطرق المرتبطة بإعداد البرامج الجندرية وتصميمها والأساليب المستخدمة للنهوض بحقوق المرأة. هذا ويوثق البحث تجارب هذه المنظمات، في بلدان مختارة في إفريقيا وآسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك في العمل المرتبط بحقوق المرأة والدروس المستفادة من تكييف هذه القضية بحيث تتناسب مع الدول وثقافتها. بالإضافة إلى ذلك، يدرس البحث أمثلة عن بلدان من مناطق أخرى ذات سياق ثقافي مشابه والتي تواجه قضايا مماثلة، كما يراجع سياسات الجهات المانحة والطرق التي تتبعها منظمات الإغاثة التي تدعم حركة حقوق المرأة وتنفذ البرامج النسوية. وفي الحين الذي نفذت فيه معظم الأبحاث حول المنظمات التي تديرها النساء والتي نشرت مؤخراً بتكليف من جهات دولية؛ نحاول هنا تضمين أصوات الجهات المحلية في هذا السياق.

المنهجية

استخدم البحث المنهجية النوعية القائمة على المقابلات الفردية والجماعية. وجرت مراجعة المؤلفات بما فيها التقارير التنظيمية، والمواد غير الرسمية والمنشورة ذات الصلة بالبحث. كما أُجريت مقابلات أساسية مع 14 منظمة وشبكة تديرها النساء من 10 بلدان لتوثيق تجاربها. وقد تعززت هذه المقابلات من خلال وجهات النظر الموثقة المنبثقة من ورش العمل والتقارير السابقة وغيرها من الأبحاث المنشورة عن منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تديرها النساء التي تعنى بالالتزامات تجاه محلية الأجندة الجندرية. ويعني الوقت المحدود المخصص لإجراء البحث أنه دراسة غير شاملة، إلا أنه يحدد التحديات المستمرة والمشتركة التي تواجهها هذه المنظمات، ويقدم توصيات لدفع أجندة حقوق المرأة والمساواة الجندرية قدماً.

خلفية

لا تعد المساواة بين الجنسين مجرد حق إنساني أساسي وحسب، بل الأساس الضروري أيضاً لعالم يعمه السلام والازدهار والاستدامة. ولا تزال قضية تمكين المرأة اليوم على رأس أولويات أجندات التنمية العالمية. ووفقاً لهذه الأجندات، مثل أهداف التنمية المستدامة، يمكن تعريف تمكين المرأة بشكل عام باعتباره «العملية (العمليات) التي تحصل فيها المرأة على الاستقلال الذاتي وتقرير المصير».[1] وهو مقياس لوكالة المرأة، أو قدرتها على اتخاذ قراراتها بنفسها وممارسة إرادتها.[2] ومن ناحية عملية، يعني ذلك تركيزاً على تمكين المرأة في حياتها اليومية عبر تعزيز وصولها إلى الموارد الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية. ومن خلال الوصول إلى هذه الموارد، من المفترض أن تحصل المرأة على جميع المكونات الضرورية للوصول إلى المساواة بين الجنسين في النظام العالمي الحالي.

وثمة مدارس فكرية متعددة بشأن تمكين المرأة. وبالرغم من أن الحركات النسوية الليبرالية وما بعد مرحلة الاستعمار تتفق على أن هناك عدم مساواة بين الجنسين، إلا أن المقاربات التي تتبعها للوصول إلى المساواة بين الجنسين متباينة. وثمة نقاش مستمر حول أهمية التركيز على النسوية ومُقاربات تمكين المرأة والتي تقتصر على سياق أو إقليم بدلاً من استنادها إلى الأفكار المستوردة[3] من المُقاربات الغربية الليبرالية. وقد جاء انتقاد الحركات النسوية الغربية الليبرالية من باحثين نسويين في أجزاء مختلفة في العالم ممن يرون أن وصفها المعياري بمثابة تعدٍ على التقاليد الثقافية والدينية المحلية باسم حقوق المرأة. وفي هذا السياق، يحذر عمل أغيلار (Aguilar) حول تطور الحركات النسوية في الفلبين من الخطر الذي قد يكون مستمداً من تبني أفكار النسوية الغربية بشكل أعمى، وهو ما تعتبره «نسخاً نسوياً للاستعمار الجديد». وفي نظر أغيلار، فإن فكرة المؤاخاة العالمية لجميع الحركات النسوية في العالم تعزز من شبهة الموقف الاستعماري للحركة النسوية الوطنية. كما ترى أن محاكاة النسوية الأجنبية تمثل «حصان طروادة للمركزية العرقية النسوية» وتعبيراً دولياً عن «الإمبريالية الثقافية».[4]

وتقول ليلى أحمد أن النسوية هي «خادمة الاستعمار»، «سواء أكانت بين أيدي الرجال السلطويين أم الحركات النسوية»، وتكتب قائلة أن «أفكار النسوية الغربية عملت بشكل أساسي على إعطاء تبرير أخلاقي للهجوم على المجتمعات الأصلية ولدعم فكرة التفوق الشامل لأوروبا. وإن استخدام الاستعمار للنسوية للترويج لثقافة المستعمرين وتقويض ثقافة السكان الأصلين قد أضفى على الحركات النسوية في المجتمعات غير الغربية وصمة كونها أداة للسيطرة الاستعمارية، ما جعلها مشبوهة في عيون العرب وأكثر عرضة لتهمة التحالف مع المطامع الاستعمارية».[5]

تشكّك العديد من النساء المسلمات في النسوية الغربية لهذا السبب بالذات، وهي حقيقة يجب على الحركات النسوية في الغرب فهمها قبل أن تقوم بما فعله كرومر[1] وتصر على أن خلع الحجاب هو الطريق إلى التحرر الكامل. كما أن الأسلمة المتنامية للمجتمعات العربية والتأثير الاستعماري الجديد للحرب على الإرهاب يعني، وفقاً للأكاديمية شيرين سعد الله، أن «النسوية العلمانية والحركات النسوية التي تحاكي الغرب هي في مأزق في العالم العربي». [6]

ويقول كومار أنه «ينبغي فهم حقوق النساء في البلدان ذات الأغلبية المسلمة من منظور الأمة، والمنطقة، والطبقة، والسياسات القومية والدور الذي يلعبه الإسلام في الحركات السياسية، وما إلى ذلك. ويخفق المعلقون الغربيون في إدراك دور المرأة المسلمة والنضالات التي بذلتها للوصول إلى حقوق المرأة، على سبيل المثال، في المغرب وإيران ومصر. [7]وقد أعادت المناقشات اليوم حول إنهاء استعمار المساعدات هذه القضية إلى الواجهة. وقد أكدت جميع المنظمات التي جرت مقابلتها أن الطريقة التي تُصمم فيها برامج إنصاف المرأة لا تترك مجالاً كبيراً لإشراك «النساء على أرض الواقع» في عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتهن. وغالباً ما يتم تطوير المشاريع أو مقترحات البرامج في عاصمة غربية ومن ثم تنفذ عبر شريك مباشرة في بلد ما، مع غياب المعرفة الحقيقية بواقع المرأة في كثير من الأحيان.

في الحين الذي يتم افتراض أن العمل المتعلق بالنوع الاجتماعي وحقوق المرأة قائم على رؤية مشتركة لما ينطوي عليه إنصاف المرأة، يُظهر الخطاب في الشبكات النسوية في إفريقيا والقارات الأخرى أن هناك توترات ناجمة عن التأكيد على أن السعي وراء حقوق معينة للمرأة يقع ضمن اهتمامات النخب (انظر وانيكي 2005). وغالباً ما يستخدم مصطلح «النخبة» نيابة عن كلمة «أجنبي»، في إشارة إلى المصالح المتولدة من الخارج والمنفصلة عن «الاحتياجات الحقيقية للنساء على أرض الواقع في مجتمعاتهن المحلية» [8]. وتشمل بعض القضايا حقوق الصحة الجنسية والإنجابية، لاسيما فيما يتعلق بالإجهاض، بالإضافة إلى التوجه الجنسي والهوية الجنسية. حيث إن «النساء على أرض الواقع» هن نساء ريفيات أو شبه حضريات يُنظر إلى احتياجاتهن على أنها مختلفة عن احتياجات المرأة الحضرية نظراً للبعد الجغرافي عن خدمات الدولة ناهيك عن الاختلافات الطبقية، ويجب التشديد هنا على أن الريف ليس مرادفاً للفقر، وأن المسائل الطبقية يجب ألا تختلط مع الموقع الجغرافي.[9]

وكتبت أروناداتي روي أن «الحركة النسوية الليبرالية في الهند يتم توجيهها للعمل ضمن أطر المنظمات غير الحكومية بشكل مفرط. حيث شكلت حقوق المثليين، والعنف المنزلي، والإيدز، وحقوق العاملين في مجال الجنس أغلب عمل العديد من هذه المنظمات غير الحكومية. ومن الملاحظ أن الحركة النسوية الليبرالية لم تعد في طليعة التصدي للسياسات الاقتصادية الجديدة، على الرغم من أن النساء هنّ أكبر المتضررين منها. ومن خلال التحكم بكيفية صرف الأموال، فقد نجحت المؤسسات إلى حد ما في تقييد نطاق الأنشطة «السياسية». كما تحدد ملخصات التمويل الخاصة بالمنظمات غير الحكومية الآن ما يُعتبر «قضايا نسائية» وما لا يعتبر كذلك. وقد أدى أيضاً إضفاء طابع المنظمات غير الحكومية على الحركة النسوية إلى جعل النسوية الليبرالية الغربية (بحكم كونها العلامة التجارية الأكثر تمويلاً) نموذجاً معيارياً لما يُمثل النسوية».[10]

1 لورد كرومر، مؤسس ورئيس رابطة الرجال الإنجليز لمعارضة حق المرأة في التصويت، أدان بشدة كيف يعامل الإسلام المرأة، بصفته القنصل العام البريطاني في مصر من 1883 إلى 1907. وفي حين «رفعت» المسيحية من مكانة المرأة»، اعتقد كرومر أن الإسلام «حط» من قدرها: لقد كان تحقير الإسلام للمرأة، المعبر عنه في ممارسات الحجاب والفصل هو «العقبة القاتلة» أمام «وصول» المصريين «إلى ذلك الارتقاء في الفكر والشخصية والذي يجب أن يصاحب دخول الحضارة الغربية». وعمل كرومر، في مصر، بنشاط لضمان عدم تحسن وضع المرأة: فقد رفع من الرسوم المدرسية (مما حال دون وصول الفتيات إلى التعليم) وأحبط تدريب الطبيبات. سوزانا ماسيني، 2012 الأبوية كمجال حصري للآخر: الجدل حول الحجاب، الإسقاط الخاطئ والعنصرية الثقافية. مطبعة جامعة أكسفورد وكلية الحقوق بجامعة نيويورك ص. 415 (Susanna Mancini, 2012 Patriarchy as the exclusive domain of the other: The veil controversy, false projection and cultural racism, Oxford University Press and New (York University School of Law, p415

ولغايات هذه الورقة، لا بد من فهم خلفية الخطاب الجندري وتطوره، والتعلم والتطور نحو الإستراتيجيات التطلعية والمستقبل الآتي. وتقوم المنظمات التي تديرها النساء ومنظمات حقوق المرأة بتنفيذ العمل الجندري منذ سنوات عديدة ضمن برامج التنمية والطوارئ والسلام حول العالم.

وتسترشد أعمال المساواة الجندرية بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تم تطويرها عبر سنوات عدة. ويُظهر الجدول أدناه الاتفاقيات الرئيسية التي توجه أعمال المساواة الجندرية في وكالات الإغاثة الدولية.

- اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة (1954)

الغرض من هذه الاتفاقية هو تقنين المعيار الدولي لحقوق المرأة السياسية.

- اتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج (1964)

تطلب هذه الاتفاقية بتحديد الحد الأدنى لسن الزواج بموجب القانون وضمان تسجيل الزواج مع التأكيد على ضرورة موافقة الطرفين على الزواج.

- إعلان حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة (1974)

تنص هذه الاتفاقية على أن النساء والأطفال غالباً ما يكونون ضحايا الحروب، والاضطرابات المدنية وحالات الطوارئ الأخرى التي تتسبب في معاناتهم. وعلاوة على ذلك، ترسخ الاتفاقية حقوق المرأة والطفل، مثل الوصول إلى الغذاء، والمأوى والرعاية الطبية في حالات الطوارئ.

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) (1979)

تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة وثيقة دولية لحقوق المرأة. وهي وثيقة تعريفية بالعمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين.

- إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (1993)

تعترف هذه الاتفاقية الدولية بحق المرأة في أن تعيش حياة خالية من العنف.

- إعلان ومنهاج عمل بيجين (1995)

تم تبني الإعلان من قبل الحكومات في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في عام 1995، وتحدد هذه الوثيقة التزامات الحكومات لتعزيز حقوق المرأة.

- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

هذه اتفاقية فرعية لاتفاقية سيداو. وهي لا تؤسس لأية حقوق جديدة، لكنها تمكن من إنفاذ الحقوق المكفولة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

- بروتوكول مابوتو – بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في إفريقيا (2003)

يضمن بروتوكول مابوتو الحقوق الشاملة للمرأة، بما في ذلك حق المشاركة في العملية السياسية، والمساواة الاجتماعية والسياسية، والسيطرة على الصحة الإنجابية للمرأة، ويطالب بإنهاء ختان الإناث.

- اتفاقية منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي (اتفاقية إسطنبول) (2014)

اتفاقية إسطنبول هي أول صك ملزم قانونياً يجرم العنف ضد المرأة. وتضع الاتفاقية إطاراً قانونياً ونهجاً لمكافحة العنف ضد المرأة وتركز على منع العنف المنزلي، وحماية الضحايا ومحاكمة الجناة المتهمين.

- اتفاقية باريس (بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)

تشكل اتفاقية باريس إنجازاً كبيراً؛ حيث تعمل معاهدة مناخية للمرة الأولى على إلزام الأطراف، في ديباجتها، بتعزيز التزامات كل منها بشأن حقوق الإنسان ومراعاتها، وكذلك بشأن المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة. كما ينص الاتفاق على إجراءات التكيف المستجيبة للنوع الاجتماعي وأنشطة بناء القدرات.

للاتفاقيات الدولية أثر إيجابي نحو إنصاف المرأة، لكن الطريقة التي تم تصورها بها ومن ثم صياغتها، ومن يتحكم بأجندتها وكيفية تنفيذها، ما زالت مدار للجدال. لذا فإن فهمها وتقييمها سيلقي الضوء على أسباب الخلاف المستمر وكيف يمكننا تجاوزها للمضي قدماً.

لقد جرى بناء الأطر المعيارية للاتفاقيات الدولية الواردة أعلاه على مدار سنوات عدة. ولها أثر إيجابي نحو إنصاف المرأة، لكن الطريقة التي تم تصورها بها ومن ثم صياغتها، ومن يتحكم بأجندتها وكيفية تنفيذها، ما زالت مدار للجدال. لذا فإن فهمها وتقييمها سيلقي الضوء على أسباب الخلاف المستمر وكيف يمكننا تجاوزها للمضي قدماً.

فهم تطور التركيز على حقوق المرأة وتمكينها

إن فهم تطور حراك حقوق المرأة وتمكينها هو أمر هام لمستقبله وللطريق قُدماً. وقد حظي مفهوم «تمكين المرأة» على الصعيد الدولي بزخم خلال تأسيس الأمم المتحدة للمرأة. ففي ذلك الوقت، واجه الممارسون في مجال التنمية انتقادات شديدة بسبب طبيعة المشاريع التنموية غير المراعية للنوع الاجتماعي. وقد استمرت نظرية التنمية الكلاسيكية، التي وضعت تصوراً للفقر، من بين قضايا اجتماعية أخرى، بوصفها مشكلة ينبغي حلها من قبل خبراء دول **الشمال**، في الإخفاق في سياقات متعددة في الدول الجنوب النامية. ومما زاد من تعقيد ذلك حقيقة أن نظرية التنمية الكلاسيكية استمرت في إطالة أمد الأدوار المعيارية للجنسين.[11]

وبالرغم من أن التركيز على المرأة و«تمكين المرأة» له تاريخ طويل في الغرب، إلا أن المصطلح فعلياً قد نشأ بالنسبة للآخرين ضمن شبكة من الناشطين والباحثين مقرها بلدان الجنوب النامية، والتي تُعرف بشكل جماعي باسم شبكة بدائل التنمية للنساء في الحقبة الجديدة (DAWN). ونظراً لاهتمامها بمدى تأثير أُطر التنمية المعيارية على النساء الفقيرات ذوات البشرة الملونة في دول الجنوب النامية، بدأت الشبكة باستخدام المصطلح الأكثر شمولاً ألا وهو «تنمية المرأة». ووفقاً للشبكة، فإن الموارد المالية والمادية الأخرى لن تكفل حدوث التمكين؛ وخلافاً لأطر التنمية المعيارية، لا تعتبر أن حلول تمكين المرأة هي ذاتها عبر السياقات المختلفة. حيث يتطلب تمكين المرأة الحقيقي تحليلاً لعلاقات القوة المحلية.[12]

إن التصور الراهن لتمكين المرأة هو توجه فردي لا يولي اهتماماً كافياً بـ «تقاطع الجوانب المختلفة»، والطريقة التي تعيش بها المرأة في الواقع في أنظمة الاضطهاد المختلفة التي تتجاوز المسألة الجندرية، للعرق والطبقة الاجتماعية والإعاقة. ويعد هذا إشكالية لأنه يفترض أن النساء حول العالم يمثلن مجموعة اجتماعية متجانسة يمكن «إضافتها» إلى معادلة معينة للتنمية من أجل تحقيق المساواة الجندرية، بغض النظر عن ارتباطاتهن بالفئات الاجتماعية الأخرى. كما يفترض التعريف أن السلطة هي «أصل»، أو شيء يمكن «اكتسابه»، أو «منحه» أو «استخدامه».[13] وهذا تعريف بسيط للسلطة التي تحافظ بمفردها على الهرم الاجتماعي الحالي على المستويين المحلي والعالمي. ويفترض أيضاً أن السلطة أو القوة يمكن أن «تمنحها» وكالات التنمية التي تقع في شمال الكرة الأرضية، في المقام الأول، للنساء اللاتي يعشن في دول الجنوب النامية واللاتي سيظللن «بلا حول ولا قوة» لولا هذه المساعدة. وأكدت المقابلات التي جرت مع المنظمات النسائية أن ثمة اختلالاً حقيقياً في توزان القوى في الطريقة التي تعمل فيها الوكالات الدولية، وأن هناك نقصاً في الاعتراف بالوكالات والقدرات القائمة في دولة ما؛ هناك مطالبات عديدة لتفكر أعمق في كيفية تنفيذ المعايير القياسية.

تؤدي الخطابات المتولدة من النظم الإيكولوجية للتنمية، والتي تحدد من هم المستهدفين بهذه «التنمية» وأين يقيمون، إلى تجانس «الفقراء» والأقل رعاية والمحرومين من الخدمات. وقد تم انتقاد هذه الخطابات المرتبطة بالتنمية العالمية من قبل العديد من الباحثين الذين يشككون في تجانس «النساء في العالم الثالث» والفرضيات حول كيفية تؤثر الجندرية في تلك السياقات[14]. ويهتم هؤلاء الباحثون والعلماء بالخطابات الناتجة عن الفروقات بين الدول المتقدمة في شمال الكرة الأرضية وتلك النامية التي تقع في جنوبها، لاسيما في تشكيلها لرعايا ذوي طابع عالمي ممن يتم اتخاذ قرارات بشأنهم وليس معهم.

ويتمثل أحد التحديات الأخرى في التمكن بشكل صريح من تحديد منظمة ما على أنها نسوية. كما ناقشنا في القسم الماضي، فإنه يُنظر إلى مصطلح «النسوية» في بعض الأوساط على أنه مختلف عن حقوق المرأة أو الجندر، وغالباً ما يُعتبر كتصدير أجنبي تروج له

نخبة من النساء الغربيات غير المهتمات بـ«قضايا المعيشة اليومية». وينتشر هذا النقد للنسوية على أنها تقليد غربي وغريب في الشرق الأوسط أيضاً، حيث يشجب البعض الحركات النسوية ويصفها بأنها إمبريالية[15].

ومن المهم أن ندرك أن هذه الآراء تلعب دوراً من حيث كيفية تنفيذ البرامج الجندرية. يوضح القسم التالي كيف يُنظر إلى تعميم مراعاة المنظور الجندري والتحديات القائمة ويقترح سُبلاً للمضي قُدماً.

تعميم مراعاة المنظور الجندري

يشير مفهوم «تعميم مراعاة المنظور الجندري» إلى تقييم مكوّن النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات والبرامج في كافة العمليات، من تصميم السياسات والبرامج وصولاً إلى تنفيذها، بهدف تحقيق المساواة الجندرية. وقد ظهر المصطلح في أعقاب نشوء الحركات النسوية في بلدان أميركا الشمالية وأوروبا، والتي كانت غايتها قائمة على تحقيق المساواة من خلال التأثير على السياسات العامة. وعلى مر السنين، تنامى الوعي وطرأت زيادة كبيرة في الالتزامات تجاه تعميم مراعاة المنظور الجندري في المجالات الرئيسية لعمل ممارسي التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة. وثمة الآن اعتراف أكبر بمركزية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التنمية المستدامة، وتعمل كل من الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بشكل متزايد على مأسسة تعميم مراعاة المنظور الجندري.

> لا تزال الانقسامات المضللة والمغلوطة بين تدخلات البرامج المستهدفة وهؤلاء الذين يسعون لدمج المنظور الجندري عبر مختلف السياسات والبرامج القطاعية قائمة.

وبالرغم من هذه المكاسب، فقد وجدت التقييمات والدراسات أن تعميم مراعاة المنظور الجندري لم يكن فعالاً في جميع جوانب وضع السياسات والبرامج أو في القطاعات كافة. لا تزال الانقسامات المضللة والمغلوطة بين تدخلات البرامج المستهدفة وهؤلاء الذين يسعون لدمج المنظور الجندري عبر مختلف السياسات والبرامج القطاعية قائمة. كما أن هناك نقص مستمر في البيانات القابلة للمقارنة لتتبع مخصصات الموارد فيما يتعلق بالمساواة الجندرية وتمكين المرأة ونفقاتها. ومن ناحية أخرى، فإنّ الافتقار إلى المساءلة يؤدي إلى إبطاء التقدم في تعزيز المساواة الجندرية.[16]

يميل تعميم مراعاة المنظور الجندري نحو النسوية الليبرالية التي تؤمن بأن علاقات القوة الاجتماعية غير المتكافئة تولد عدم المساواة بين الرجل والمرأة، وأنه يمكن معالجة أوجه عدم المساواة هذه من خلال منح المرأة ذات الحقوق الممنوحة للرجل. (كنسيلا، 2017). وبالتالي، بالنسبة للحركات النسوية المتحررة، يسعى تعميم مراعاة المنظور الجندري لتحقيق معاملة النساء على قدم المساواة مع الرجال من خلال النظر إلى الأثر الجندري للتنمية على النساء ومشاركتهن في العمليات التنموية وصنع القرارات.

ومن جانب آخر، تحذر الحركات النسوية ما بعد الاستعمار من أن تعميم مراعاة المنظور الجندري يخاطر بإخراج المشروع السياسي النسوي للمساواة عن مساره الذي يتحدى التسلسلات الهرمية الاجتماعية وعلاقات القوة غير المتكافئة التي يتم بناؤها عبر الانقسامات القائمة على أسس جندرية وعرقية وطبقية. (والبي، 2005) وبالنسبة للباحثين في الحركات النسوية ما بعد الاستعمار، فإن المشاريع ذات الطابع العالمي التي تسعى إلى الترويج للمساواة التي لا تاريخ لها والخارجة عن السياق تخاطر بخلق تحديات أكثر منها في معالجة أوجه اللامساواة الهيكلية. ويشمل الباحثون والعلماء الذين ساهموا في وجهات النظر هذه موهاني، وروسو وتوريس، 1991؛ وهيدلستون مستشهداً بسبيفاك، 2007؛ وماما، 2003، وموخوبادهياي، 2013.[17]

تتشكل سياسة المانحين اليوم من وجهة نظر النسوية الليبرالية الغربية؛ والتي بدورها تعمل بطبيعتها على صياغة أجندات هذه المنظمات. وقد أدى ذلك إلى بعض الجدل حول المصطلح، حيث يمكن اعتباره ممارسة سياسية جندرية. ويرتكز النقد لمفهوم تعميم مراعاة المنظور الجندري على أن ملكية المفهوم تكمن في المؤسسات بدلاً من منظمات المجتمع المدني والناشطين فيه. كما يثير المفهوم تساؤلاً حول كيف تعامل رؤية الجهات المانحة للمساواة الجندرية مع عوامل اللامساواة الأخرى، مثل الطبقية والعرق والمعتقد، وكيف يمكن أن تختلف هذه الرؤية عن الإستراتيجيات المعتمدة لتحقيق المساواة الحقيقية للجميع.

تعتبر مراعاة النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين من القضايا البارزة التي تحظى باهتمام في سياسات وممارسات قطاع الإغاثة الدولية. ويطلب المانحون بيانات مصنفة وفقاً للنوع الاجتماعي انطلاقاً من تقييم الاحتياجات إلى التقارير حول أنشطة المشاريع ونتائجها. ويطرح البعض أسئلة عن التوازن الجندري وتوزيع الأدوار والمسؤوليات وفقاً للنوع الاجتماعي في الوكالات سواء أكانت دولية أم وطنية/محلية. وفي بعض الأحيان، يُقترح أو يُطلب إجراء تدقيق جندري للثقافة التنظيمية (Mollett 2016: 21). وقد تبنت الحكومات مثل السويد وكندا سياسات نسوية أجنبية عملت على توجيه مساعداتها وأولوياتها التنموية، كما تبنت المملكة المتحدة رؤية إستراتيجية بشأن المساواة بين الجنسين. وفي عام 2017، أطلقت إدارة المعونة الكندية سياسة كندا النسوية الجديدة للمساعدات الدولية التي تنص على أن النهج النسوي، الراسخ بقوة في إنجازات المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، هو أفضل طريقة للحد من الفقر وخلق عالم أكثر شمولية وسلاماً وازدهاراً.[18] وتهدف الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في كافة برامجها في الأردن إلى تقليص الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي وتمكين النساء والفتيات من الحصول على حقوقهن، وتحديد أهدافهن في الحياة ومساعدة الأردن في بناء مستقبل مزدهر ومعتمد على ذاته.[19] وتلتزم الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون بتعزيز المساواة الجندرية، وفقاً لالتزامات سويسرا الوطنية والدولية. ولتسهيل تنفيذ سياساتها بشأن النوع الاجتماعي، أصدرت الوكالة السويسرية «النوع الاجتماعي في الممارسة: مجموعة أدوات للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون وشركائها» (2003). وتحدد مجموعة الأدوات أسئلة رئيسية تُطرح عن النوع الاجتماعي والأدوات التي يمكن تكييفها مع المواقف المختلفة.[20] كما توصلت الوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا) إلى أداة توجيهية لذلك.[21]

وقد جرى تبني تصور لتعميم مراعاة المنظور الجندري وتنفيذه من خلال نهج مفروض من القمة إلى القاعدة. واعتبرت الإستراتيجية أكثر تكنوقراطية من كونها سياسية. وقد تم تكليف المؤسسات عبر كافة المستويات والقطاعات بمهمة إشراك التكنوقراطيين والخبراء للمساعدة في تفسير تعميم مراعاة المنظور الجندري وتنفيذه (True, 2003; Mama, 2013; Mukhopadhyay, 2013). وقد أدى هذا إلى تقويض الهدف السياسي المتمثل في تعميم مراعاة المنظور الجندري،

حيث أصبح الكثير من العمل مرتكزاً على السياسات، ويُنجزه الخبراء، ولا يترك مجالاً للمجتمع المدني للمشاركة في تنفيذه (Verloo, 2005). وبهذا ازداد عدد خبراء النوع الاجتماعي في الوكالات المانحة، وفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ممن وضعوا تصورات للمشاريع والبرامج من دون القيام فعلياً بتضمين أصوات الناشطات والحركات النسائية في البلدان التي نُفذت فيها هذه البرامج. وحتى وقت قريب، أُشركت النساء من الطبقة المتوسطة وذوات التعليم الجيد والمتحررات فكرياً في التنفيذ بينما أُستبعدت حركات المنظمات النسائية المحلية ذات التوجهات الاجتماعية والإسلامية الأكثر تحفظاً. [22]

> عجز تعميم مراعاة المنظور الجندري عن تحويل هياكل ونُظم القوى المؤسسية القمعية القائمة.

وقد أدى هذا ببعض النقّاد إلى اعتبار أن تعميم مراعاة المنظور الجندري كإستراتيجية لتحقيق المساواة بين الجنسين قد فشل لأسباب مختلفة تشمل: عدم إدراك معنى المفهوم وإستراتيجيات تنفيذه قبل اعتماده من قبل الحكومات، والهيئات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والافتقار إلى التمويل نظراً لغياب الالتزام الجاد به؛ بالإضافة إلى عدم فهم كيف يؤثر تعميم مراعاة المنظور الجندري على السياسات والممارسة اليومية للجهات التنموية الفاعلة. وعلاوة على ذلك، عجز تعميم مراعاة المنظور الجندري عن تحويل هياكل ونُظم القوى المؤسسية القمعية القائمة. وفي حين تقدم بعض الدول المانحة الشمالية المساعدات للبرامج الجندرية، إلا أنها تستمر أيضاً في بيع الأسلحة للأنظمة الاستبدادية التي تستمر في قمع حقوق المرأة، وفي بعض الحالات، ترتكب الإساءات والعنف ضد سكانها. وفي العديد من الأماكن في العالم، تُعد المساحة المخصصة للمجتمع المدني محدودة أو متقلصة، وهذا من شأنه التأثير أيضاً على الأجندة الجندرية وحركة حقوق المرأة.

الجندرية في العمل الإنساني

تتخذ البرمجية الجندرية بالضرورة أشكالاً متعددة تبعاً للسياقات التشغيلية المختلفة.[23] ونظراً لطبيعة الأزمات الإنسانية التي الممتدة، فإن تعزيز معايير مراعاة الجندرية والأعراف الاجتماعية الإيجابية منذ بداية الاستجابة للحالات الطارئة يوفر أساساً للجهود المتواصلة طيلة الأزمة ويُرسي القواعد للتدخلات طويلة الأمد، مع الاعتراف بأن التغييرات في التوجهات، والمعتقدات والممارسات يحتاج إلى الوقت. يجب تنفيذ البرامج التحويلية بحذر وهي تتطلب قياس قبول المجتمع لها قبل الانخراط في محادثات حول القضايا المتجذرة بعمق.[24] ويجب أن تدعم الاستجابة تمكين المرأة والقيادة المجتمعية، وأن تحد من العنف ضد المرأة وتستجيب له، وتعزز المساواة الجندرية وتدعم التنمية طويلة الأمد كهدف أساسي. وبالرغم من التقدم المحرز على مدى العقود الماضية، إلا أن هذه المسألة ما زالت تواجه التحديات.

وفي مجال العمل الإنساني، كانت هناك عقود من التأثير النسوي والضغوط والإجراءات العملية لضمان الحصول على استجابات تراعي النوع الاجتماعي في مجال العمل الإنساني. وقد اعتمدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات سياسة منقحة حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2017)، مصحوبة بإطار المساءلة الجندرية (2017) للمساعدة في تحميل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وهيئاتها المسؤولية تجاه الوفاء بالالتزامات المتعهد بها. ومن خلال إعداد التقارير السنوية وفقاً لإطار شامل من المؤشرات، فإن الآلية تهدف إلى تسليط الضوء على التقدم المحرز تجاه الوفاء بهذه الالتزامات، فضلاً عن التصدي للتحديات المتواصلة. وتشمل التطورات الهامة الأخرى على صعيد العمل الإنساني طريقة العمل الجديدة (NWOW) التي تم اعتمادها كأداة لردم الصدع القائم بين مجالات العمل الإنساني، والتنمية، والسلام، وتحسين تنسيق المخرجات المشتركة. وفي أيار/مايو 2020، قدمت منظمة العمل الدولية، وكاستجابة لجائحة كوفيد-19، المزيد من التوجيهات بشأن: تحقيق المساواة بين الجنسين لأجل مستقبل أفضل للمرأة في العمل. وبالرغم من كافة الجهود، فلا تزال، في الغالبية العظمى من الحالات، استجابة الجهات الإنسانية للاحتياجات المحددة للنساء والفتيات غير كافية.

وثمة عدد من القيود السياسية والمؤسسية التي تعيق إدخال المنظور الجندري في أعمال الإغاثة، حيث يرتبط بعضها بالفصل بين الإغاثة والعمل التنموي، والحاجة العملية للاستجابة لحالات الطوارئ بسرعة، مع اتصاف عمليات الإغاثة بأنها مفروضة من القمة إلى القاعدة واعتمادها على المانحين، بالإضافة إلى كونها عمليات يديرها الأجانب وتعتمد على صناديق منفصلة مع الحد الأدنى من إجراءات التقييم والموافقة، بعكس البرامج التنموية. ويتولد عن هذه العوامل صدام ثقافي عند محاولة تقديم القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي.[25]

وتوجد ثلاث طرق سائدة على نطاق واسع لفهم النوع الاجتماعي والتعامل معه في مجال الإغاثة الإنسانية. ويتم تحفيز **نهج تلبية الاحتياجات الأساسية للنوع الاجتماعي في مجال الإغاثة الإنسانية** من خلال الواجب الإنساني الكلاسيكي المتمثل في إنقاذ حياة الآخرين والتخفيف من المعاناة. **ويكمن الغرض من الإغاثة الإنسانية**، في هذا التفسير، في الاستجابة لاحتياجات الأشخاص المتأثرين من الحالات الطارئة والنزوح، «مع ضمان تحديد الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات والرجال والصبيان وقدراتهم وأولوياتهم، وأن تستهدف المساعدة الأشخاص والمجموعات الأكثر احتياجاً» (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2018). وغالباً ما يؤدي هذا النهج في **البرمجة العملية** إلى التركيز على أعداد المستفيدين من الذكور والإناث الذين يتم الوصول إليهم أو المشمولين ضمن برنامج معين. ويعد رصد عدد الرجال والنساء المستفيدين إستراتيجية مركزية لضمان المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات والموارد. وعلاوة على ذلك، تطلب العديد من الجهات المانحة في مجال الإغاثة الإنسانية تقارير عن بيانات المستفيدين مع تصنيفها وفقًا للنوع الاجتماعي، وهو ما يعزز التركيز على الوصول المتكافئ من حيث العدد.

وفي حين أصبحت حقوق الإنسان مركزية في الخطاب الإنساني، ما يشير إلى محاولة تأطير المستفيدين من المعونات بصفتهم أصحاب حقوق لا مجرد أشخاص بحاجة إلى المساعدة، إلا أن الخط الفاصل بين التركيز على الحقوق والتركيز على الاحتياجات غالباً ما يكون ضبابياً في البرمجة العملية. وبالإضافة إلى ذلك، تعد مفاهيم الحماية وقابلية التأثر جوهرية بالنسبة لنهج الاحتياجات الأساسية للنوع الاجتماعي. وتشكل مدى الهشاشة في معظم أعمال الإغاثة الإنسانية المعيار الأساسي لتخصيص الموارد، وبالتالي، يكون أولئك الأكثر

ضعفاً هم الأكثر احتياجاً كما يتطلب وضعهم مساعدة محددة من أجل حمايتهم. وغالباً ما تصنف المنظمات الإنسانية النساء بأنهن «فئة هشة»، ونتيجة لذلك، يتم التركيز بشكل كبير على هشاشة المرأة وعرضتها للتأثر، لاسيما عند الحديث عن العنف القائم على النوع الاجتماعي. وبالرغم من وجود توجيهات بشأن تحليل أسباب العنف القائم على النوع الاجتماعي، إلا أن الممارسة غائبة إلى حد كبير، كما ينصب تركيز البرامج على الاستجابة لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، على سبيل المثال، عبر تطوير إجراءات تشغيلية معيارية للاستجابة وتقديم المساعدات الطبية والقانونية. وتؤكد المقابلات التي جرت مع أعضاء من المنظمات النسائية على أن ثمة تركيزاً وتمويلاً رئيسيين لما يُسمى بـ«مقاربات إدارة الحالات»، مع تخصيص قدر قليل من التمويل للمُقاربات طويلة الأمد والأكثر شمولية. وفي بعض الأحيان، يعمل التركيز على قياس المساواة في الوصول من خلال احتساب أعداد المستفيدين الذكور مقارنة بالإناث، على تحويل الأنظار بعيداً عن الديناميكيات وعلاقات القوة الجندرية التي تقف وراء هذه الأعداد، لذا فمن المرجح أن يبقى إدراك أسباب عدم المساواة والتباينات في الوصول بين الجنسين محدوداً. (Olivius, 2013)

وتقوم **المُقاربة الإجرائية القائمة على الأدوار الجندرية** في الإغاثة الإنسانية على فهم النوع الاجتماعي على أنه الاختلافات القائمة بين المرأة والرجل. وثمة اعتقاد بتأثر النساء والرجال بشكل مختلف في الحالات الطارئة والنزوح مع استجابتهم بطرق مختلفة أيضاً. وبالتالي، يجب فهم هذه الاختلافات وأخذها بعين الاعتبار من أجل توجيه أعمال الإغاثة بشكل صحيح وتقديم برامج إنسانية فعالة. وفي المقابل، وفي حال لم تتم مراعاة الاختلافات بين الجنسين وأدوارهما في الأعداد السكانية المستفيدة من المساعدات، فقد يؤدي ذلك إلى إساءة توظيف الموارد الشحيحة. وكما ورد في دليل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن النوع الاجتماعي، فإن «برامج المساواة الجندرية تؤدي إلى نتائج إنسانية ذات جودة أعلى وأكثر فعالية للأفراد، والأسر والمجتمعات». (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2018:1). ولكن في هذا النهج، ينبغي ألا تؤخذ الاختلافات القائمة بين الجنسين بعين الاعتبار عند تصميم البرامج وتنفيذها وحسب، بل يجب استخدامها أيضاً لتحقيق الأهداف الإنسانية بأكثر الطرق كفاءة.[26]

ويُفترض بالمرأة أن تتمتع بصفات وقدرات محددة بجنسها والتي يُنظر إليها على أنها ذات أهمية خاصة ينبغي الاستفادة منها. وبحكم الدور الإنجابي للمرأة -الذي يُتوقع منها- القيام به، فإنها تعتبر بمثابة شريك إستراتيجي تُسهم مشاركته الفاعلة في تسهيل البرامج الفعالة والكفؤة. وتصف نصوص السياسات الإنسانية المرأة في مواقف الطوارئ بأنها «السلاح السري للتغلب على الجوع» (برنامج الأغذية العالمي، 2011) وبالتالي فإن «إشراك النساء المحليات وتمكينهن من القيادة هو أمر أساسي لتحقيق مخرجات ناجحة لهذه الجهود والتي يجب تيسيرها وتمكينها». (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2018:1).

تقدم الشراكة مع الحركات النسائية المحلية وشبكات المجتمع المدني التي تقودها النساء وشبكات حقوق المرأة فرصة لدعم العمل المحلي واستدامته للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات في العمل الإنساني.

كما ينص **برنامج مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ**، الذي نُشر في عام 2019، على أن «الشركاء المحليين يلعبون أيضاً دوراً حيوياً في السياقات الإنسانية، بما في ذلك تدابير الحيلولة دون العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف منه والاستجابة له. وتسلط **المعايير الدنيا** الضوء على هذا الدور بما يتماشى مع طريقة العمل الجديدة (NWOW)، والتي تدعو إلى الدخول في شراكات مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، وتعزيز القدرات الوطنية والمحلية القائمة. وقد أقرت القمة العالمية للعمل الإنساني لعام 2016 بأن محلية العمل الإنساني تعد أمراً أساسياً لتقديم استجابة إنسانية كريمة وفعالة». هذا وأكدت الصفقة الكبرى المصاحبة للقمة على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود المدروسة والواضحة من أجل الانخراط بشكل أفضل مع الجهات الفاعلة المحلية وتمكينها والترويج لعملها. بالنسبة للجهات الفاعلة في منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له، تقدم الشراكة مع الحركات النسائية المحلية، وشبكات المجتمع المدني التي تديرها النساء، وشبكات حقوق المرأة فرصة لدعم العمل المحلي واستدامته للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات في العمل الإنساني.

ومع ذلك، فإن الإصرار على اتباع ما يسمى بالنهج "شمولي" للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي يتم ترجمته في تضاؤل الاهتمام بحقوق النساء والفتيات والمخاطر التي يتعرضن لها واحتياجاتهن المحددة، بينما يؤدي في الوقت ذاته إلى المساومة على

ينطوي تناول الجندرية في الإغاثة الإنسانية على الالتزام ببرنامج للتحول الاجتماعي يتجاوز بكثير التقديم الفوري للمساعدات الفعالة والمنقذة للحياة.

مراعاة احتياجات الرجال والصبيان، وتحديد أفضل السبل للتعامل معها. وبدلاً من المساعدة في تقويم اختلال توازن القوى بين الرجال والنساء والذي يقود إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن النهج الشمولي يخاطر بتعزيز هذا الاختلال عبر حجب احتياجات النساء والفتيات المختلفة والمحددة ومساواتها مع الاحتياجات المختلفة والمحددة للرجال والصبيان. ومن الأمثلة العديدة على ذلك، هو أن تتوقع بعض الجهات المانحة أن تقدم المساحات الآمنة للنساء والفتيات التي جرى تطويرها استجابة لأزمة اللاجئين السورية خدماتها للرجال والصبيان أيضاً (حتى وإن كان ذلك بتخصيص طابق مختلف لهم في أوقات مختلفة)، ومن شأن هذا الأمر التقليل من المساحات الآمنة للنساء والفتيات، وذلك عندما تكون المساحات الآمنة في هذا السياق هي الأماكن الوحيدة المخصصة لهن. وإن الضغط لتوسيع خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي لتلبية احتياجات الفئات الأخرى لا يمثل مشكلة من حيث تقليص المساحات للنساء والفتيات وحسب، بل قد تنتج عنه أيضاً خدمات ذات جودة مشكوك فيها أو قد تتسبب بالأذى ذلك أنها لم تنفذ عبر القنوات المناسبة. [27]

وصرحت إحدى القياديات من الشرق الأوسط: «لقد لاحظنا العمل على الزج بالمنظمات للعمل مع مجتمع الميم (LGBTQ) حتى وإن كانت هناك أمور تتطلب المزيد من الاهتمام العاجل. وقد وضحنا موقفنا إزاء عملنا على قضايا النساء والفتيات، هذه هي مهمتنا؛ فقد قررنا ألا نعمل على قضايا مجتمع الميم (LGBTQ) لأن النساء لم يرغبن في أخذ مثل هذه المخاطرة. فنحن نعلم أننا سنكون مستهدفين في سياق بلداننا، ونخشى على سلامتنا. كما نعلم أننا سنتعرض للهجوم، وعندها لن نتمكن من توفير المساعدة للنساء والفتيات. لذا كان علينا أن نتخذ قراراً مدروساً». [28] كما صرحت قيادية أخرى من الشرق الأوسط قائلة: «قامت إحدى الوكالات الدولية بتحديد اسمنا كجهة اتصال بشأن قضايا مجتمع الميم بدون إذننا، وهو ما أدى إلى تعرض منظمتنا وموظفينا لتهديدات. عندما يتم اتخاذ مثل هذه لإجراءات دون حوار ونقاش، فإنها تعرقل عملنا». [29]

وتكمن الميزة الوحيد في المقاربة الإجرائية إلى حد كبير في الصورة الإيجابية والفعالة التي تعكسها للنساء. حيث توصف النساء على أنهن شريكات إستراتيجيات في العمل الإنساني، وفاعلات ذوات أهمية كبيرة فضلاً عن كونهن من الجهات المعنية الرئيسية، كما يتم تشجيع مشاركتهن في تخطيط البرامج الإنسانية وتصميمها وتنفيذها مع وصف هذه المشاركة بأنها أساسية لفعالية عمل الإغاثة. وعلى عكس التركيز الذي غالباً ما يكون كبيراً على النساء في مجال الإغاثة الإنسانية باعتبارهن ضحايا وضعيفات بشكل خاص، فإن هذا النهج يؤكد على دور المرأة وقدرتها على التأثير على مجتمعاتها.

ومع ذلك، لا يتم تمثيل مشاركة المرأة في المقام الأول كقضية مساواة أو عدالة أو سلطة؛ بل تُناقش من حيث المساهمة التي يمكن أن تقدمها في تحقيق الأهداف الإنسانية كالحماية، أو الصحة العامة أو الأمن الغذائي. ولا يعتبر إشراك المرأة في المسائل التي تؤثر على حياتها غاية هامة بحد ذاتها، بل مورداً يجب على المنظمات الإنسانية استخدامه بشكل أفضل من أجل تحقيق الأهداف الأخرى. وقد يؤدي التأكيد على مشاركة المرأة كحل لنطاق كبير من المشاكل إلى زيادة عبء العمل على المرأة، حيث يجعلها مسؤولة عن معالجة قضايا معقدة مثل سوء التغذية لدى الأطفال أو سوء الأحوال الصحية، والتي غالباً ما تكون أسبابها خارجة عن سيطرتها. (Olivius, 2014b)

أما مُقاربة تحديث الجندرية في الإغاثة الإنسانية فتقوم على فهم ما يمثله النوع الاجتماعي من علاقات القوى الهيكلية المتجذرة في النظم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات التي تدعمها المنظمات الإنسانية. وتوصف المجتمعات المتأثرة بالصراعات أو الكوارث بأنها أقل تطوراً أو تقليدية أو متخلفة. وعليه، تمثل مُقاربة التحديث أوجه اللامساواة بين الجنسين، والتمييز والعنف كأعراض للتأخر الإنمائي التي يمكن تجاوزها من خلال تحويل المجتمعات التقليدية إلى أخرى عصرية وديمقراطية ذات قيم ليبرالية. لذلك، فإن السعي إلى تحقيق المساواة الجندرية، ضروري لحماية النساء في حالات الطوارئ وتحقيق التنمية والسلام والأمن أيضاً على المدى الطويل. وفي هذا النهج، ينطوي تناول الجندرية في الإغاثة الإنسانية على الالتزام ببرنامج للتحول الاجتماعي يتجاوز

بكثير التقديم الفوري للمساعدات الفعالة والمنقذة للحياة. وتشدد كتيبات الجندرية للمساعدات الإنسانية على العلاقة بين تعزيز المساواة الجندرية في الحالات الطارئة وتحقيق التنمية على المدى الطويل.

ومع ذلك، فإن لنهج التحديث نقاط ضعفه، فهو يؤسس صلة بين المساواة الجندرية والتأخر الإنمائي والمستفيدين من المعلومات من جهة، وبين المساواة الجندرية والحداثة والجهات الفاعلة في العمل الإنساني من جهة أخرى. وبناء على هذه المعادلة الثنائية المبسطة، يُفترض أن الجهات الفاعلة في العمل الإنساني هم «الأخيار» الذين يروجون للمساواة الجندرية، في حين يُصوّر السكان المستفيدون على أنهم «الأشرار» الذين يطيلون من حالات عدم المساواة والتمييز والعنف. (Olivius 2016) ويبدو أن هذه الصورة المستقطبة لا تتسق مع الواقع. وكما ذُكر سابقاً، تستند برامج المساعدات الإنسانية إلى فهم مختلف، ومتناقض في بعض الأحيان، لما يعنيه العمل مع النوع الاجتماعي في الإغاثة الإنسانية. وبالتالي، قد تؤدي البرامج بسهولة إلى تأثيرات غير مقصودة، كما قد تخلق التفسيرات سوء تفاهم وتوترات بين الوكالات التي تسعى إلى تنسيق عملها، وفيما يتعلق بالجهات الفاعلة في المجتمعات التي تتلقى المساعدات. وهذه التوترات قائمة أيضاً في العمل الجندري في الأردن. ويتناول القسم التالي كيف انخرطت الناشطات في النقاش والإجراءات الجندرية في الأردن.

الناشطات في قيادة الأجندة الجندرية في الأردن

شاركت الناشطات الأردنيات في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة لتطوير منصة للعمل المشترك والذي أقيم في بكين عام 1995. ووقعت الحكومة الأردنية على هذه الاتفاقية وغيرها من الاتفاقيات المتعلقة بالمرأة، ما يعني تقنياً ملكيتها لها. وعمل الأردن بـ «إستراتيجية وطنية للمرأة الأردنية» تطورت على مر السنوات (بدءاً من 2006 وحتى 2010، وآخرها إستراتيجية الأعوام 2020–2025، التي صادقت عليها الحكومة في آذار/مارس 2020). وتُطبق حالياً «خطة العمل الوطنية حول المرأة والسلام والأمن» (تشرين الثاني/نوفمبر 2018–2021).

" التزمت الحكومة الأردنية بسد الفجوة القائمة في المساواة بين الجنسين بحلول *2030* من خلال اتخاذ إجراءات مختلفة، بما فيها تكثيف الجهود لمواءمة التشريعات الوطنية مع التزامات المملكة الدولية والإقليمية، بطريقة تشاركية تضمن المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد المرأة. وتتعهد الحكومة بتسريع تنفيذ القرارات التي التزمت بها أمام اللجان الدولية ومراجعة الخطط والإستراتيجيات الوطنية ذات الصلة لتتماشى مع أهداف التنمية المستدامة لعام *2030*، بالإضافة إلى توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذها".

"يتعهد الأردن بتوسيع نطاق الدعم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للنساء والفتيات عامة، مع التركيز على النساء واليافعات المهمشات، والمسنات والأكثر عرضة للخطر وللناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وذوات الإعاقة واللاجئات، وأولئك في مناطق الفقر في المدن والأرياف والمخيمات والمناطق النائية، ومعالجة الأعراف الاجتماعية والصور النمطية التي تكرس التمييز ضد المرأة من خلال المنظومة التعليمية، والمنتوج الثقافي والإعلامي المعزز لصورة المرأة كشريك فاعل في التنمية المستدامة وبناء المجتمع".[30]

الجهة الفاعلة الرئيسية هنا هي اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، حيث نالت اعترافاً واسعاً عبر مختلف قطاعات المجتمع. ولكونها تحظى جزئياً ببعض التمويل الأساسي المضمون، فإنها تغدو قادرة على وضع الأجندة والتحكم بها والتفاوض على شروط التعاون والتمويل مع وكالات المساعدة الدولية. وتقول سارة عبابنة، باحثة في مركز الدراسات الإستراتيجية في الأردن، أن الحركة النسائية الأردنية قد تبنت التحول في الخطاب العالمي بحيث تجلى في طريقة تصورها للخطاب المتعلق بحقوق المرأة. وذلك يساعد في تفسير سبب تجاهل قائمة قضايا المرأة للحقائق التي تعيشها معظم النساء في الأردن.[31]

وقد تحركت البلدان المختلفة في الشرق الأوسط بخطى ووتيرة متفاوتة من حيث تفعيل أجندة حقوق المرأة والحركات النسائية. وترتكز وجهة النظر التقليدية على أن الحركة النسائية في الأردن ليست نشطة كما هو الحال في غيرها من بلدان الشرق الأوسط، مثل العراق، ولبنان، والمغرب، وتونس، وفلسطين وأجزاء أخرى من العالم. وتحظى الناشطات في مجال حقوق المرأة في الأردن ودول الشرق

الأوسط بالترحيب والاعتراف بسبب مساهمتهن، كما يُنظر إلى التغييرات على القانون على أنها انتصارات لهن. كما تنال هؤلاء الناشطات الإشادة والتهنئة على المسائل التي طالما كانت من المحرمات وأصبح يُنظر إليها بمزيد من الإنسانية. [32] وقد يُنظر في بعض الأحيان، وبحسب حجم "النصر"، إلى الناشطات كبطلات وطنيات ومصدر فخر للهوية العربية الجمعية، ولكن هذا الثناء لا يدوم في العادة طويلاً، فغالباً ما تتعرض النساء للوصمة والتهميش سريعاً عند التطرق إلى قضايا أخرى معيبة أو غير لائقة ثقافياً -إلى أن تتمكّن أولئك النساء من كسر المزيد من الحواجز. وتقول سعاد أبو ضيعة، الناشطة المدافعة عن حقوق المرأة الفلسطينية: [33]" كونك ناشطة في مجال حقوق المرأة في الشرق الأوسط ليس بالأمر السهل». الأمر الذي قد يكمن أيضا باستخدام هؤلاء الناشطات لُمقاربات غربية تعد بعيدة عن الأعراف الثقافية.

وعبرت العديد من النساء في الأردن، ممن أجريت المقابلات معهن، وجميعهن يشغلن مناصب مسؤولة في الحكومة أو منظمات المجتمع المدني أو وكالات المعونة الدولية، عن فروقات دقيقة وتحفظات معينة أحياناً بشأن المشاركة الدولية في مجال النوع الاجتماعي في الأردن. وذكرت إحداهن كيف أدركت، لدى نشأتها كفتاة، أن فكرة شرف العائلة مرتبطة بجسدها، وطورت تفكيراً نقدياً بناءً على ذلك. وفي الوقت ذاته، فهي تصر على وجوب أن يأتي التقدم من الداخل. فهي **لا تعتقد بوجوب حدوث «تحرير أبيض أو غربي للمرأة العربية المسلمة؛ فإذا ما قمت بتبني تلك الفكرة، فأنا أقوض إيماني بالمرأة العربية».**

كما أبدت أردنيات أخريات في مقابلات معهن آراء انتقادية حيال المُقاربات التي أشر لـ"التمكين الاقتصادي للمرأة" بوصفه السبيل المؤكد لـ"نظرية التغيير" نحو تحقيق المساواة الجندرية. وعلى مستوى أعمق، يشير الانتقاد الرئيسي إلى أن الأجندة الجندرية الدولية تفتقر إلى صورة هيكلية وإستراتيجية أوسع. وتتضمن "قضايا المرأة" الأكثر شيوعاً:

- مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي (بما في ذلك التحرش الجنسي).
- زيادة مشاركة المرأة السياسية.
- تمكين المرأة اقتصادياً.
- الإصلاح القانوني لصالح حصول المرأة على حقوق متساوية.

وهذه قضايا هامة وتتطلب اتخاذ الإجراءات لتحقيقها، ولكن يجب ألا تُرى بمعزل عن القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية الأوسع في الأردن والتي تؤثر على النساء والرجال على حد سواء.

وأقرت العديد من النساء في الأردن الداعمات لحقوق المرأة والمساواة الجندرية واللواتي جرت معهن مقابلات بأن الناشطات، وإلى حد كبير، هن نساء ينحدرن من الطبقة المتوسطة والعليا في العاصمة عمان، وأنه، بخلاف المغرب على سبيل المثال، فلم توجد هناك "حراك" على نطاق أوسع مسبقاً. كما ثمة إدراك لأوجه القصور ولكن يجب فهمها أيضاً في سياق نزع التسييس المتعمد. وبالرغم من ذلك، فقد خلص تقرير صدر مؤخراً عن المشاركة السياسية للمرأة في الأردن أنه ""تم إحراز تقدم ملحوظ في السنوات الخمسة عشر الماضية فيما يتعلق بزيادة تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار المنتخبة، إلا أن معدل التغيير بطيء". (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2018). ويمكن أيضاً العثور على عدد لا بأس به من نساء في الأردن في المجال الأكاديمي ومنظمات المجتمع المدني الأخرى.

وتحتل قضايا النقص في فرص العمل والبطالة والفقر أولوية قصوى بالنسبة للعديد من الرجال والنساء في الأردن على حد سواء. وتؤثر هذه الأمور على الرجال بقدر تأثيرها على النساء: إذ يعد اضطرار الصبيان إلى ترك المدرسة بسبب الحاجة للعمل لكسب بعض الدخل، أو هجرة الكثير من الأردنيين المهرة والمتعلمين في سن العمل، وأغلبيتهم من الرجال، بسبب الافتقار إلى الفرص الاقتصادية أموراً مشتركة بين الجنسين. ويرتبط جزء من هذا الأمر بالسياسات الاقتصادية التي تروج لها الجهات المانحة في مجال الإغاثة وتؤثر فيها، والتي قد تقبلها دولة ما من عدمها كخيار سياسي. وفي عدة مناسبات خلال العقدين السابقين، غالباً ما شاركت النساء في مظاهرات واحتجاجات عامة وبأدوار بارزة وذلك عندما تجلى الاضطراب الاجتماعي الناجم عن الضغوطات الاقتصادية (على سبيل المثال حراك

أجور عمال المياومة في عام 2006، أو احتجاجات عام 2018 ضد قانون الضريبة الجديد المقترح، أو إضراب نقابة المعلمين في العام 2019)، إلا أنهن احتشدن خلف أجندة أوسع وأكثر شمولاً للقضايا التي تؤثر على الرجال والنساء على حد سواء دون أن تختص بالمرأة فقط.

وقد شهدت السنوات القليلة الماضية زيادة في الأبحاث التي تركز على المنظمات التي تقودها النساء وفي الدعم المقدم أيضاً للمنظمات التي تقودها المرأة وتلك القائمة على المرأة في الاستجابة الإنسانية. وفيما يلي بعض المساهمات الجوهرية.

المساهمات الجوهرية من المستجيبات

1. قدرتهن على أن يكن في الصفوف الأولى للاستجابة وضمان دعم السكان الأكثر تهميشاً كذلك.
2. تمتعهن بفهم سياقي للغة ومعرفتهن لاحتياجات الفئات المختلفة وواقع حياتها.
3. قادرات على توفير مساحة من خلال شبكاتهن الاجتماعية للوصول إلى النساء الأخريات، وجعل أصوات النساء مسموعة، ودعم تعزيز المنظمات المجتمعية والقيادة النسائية.
4. قادرات على إظهار التضامن مع النساء والفتيات الأخريات في تحدياتهن اليومية.
5. يساهمن في التدخلات طويلة الأمد والأكثر استدامة ذلك أنهن من المجتمع ويعملن لأجله.
6. يعرفن كيف يعملن مع الجهات المعنية على المستويين المحلي والوطني، ولديهن القدرة على التفكير والتصرف بطريقة خلاقة للعثور على حلول للتصدي للحواجز الممنهجة والثقافية والتعامل معها بطريقة أكثر حساسة وملائمة، مع مراعاة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المرأة.

وقد أدى إضراب المعلمين إلى زيادة التوترات بين منظمات حقوق المرأة بسبب الأساليب المختلفة المستخدمة لدعمهم. فقد انتهجت بعض النساء أسلوباً أكثر رقة، وحساسية وشمولية وعملن على التأثير على التغيير بالعمل من وراء الكواليس بحيث تم تصنيفهن على أنهن من دعاة السلام. واتخذت أخريات ممن تعرضن في بعض الأحيان إلى معاملة عنيفة من الآخرين نهجاً نسوياً أكثر نشاطاً من خلال الاحتجاج في الشوارع. وشعرت بعض القياديات ممن جرت مقابلتهن أن النظرة إلى تلك الناشطات هي أنهن مدفوعات بالنُهج النسوية الليبرالية الغربية، مما قد يؤدي إلى رد فعل عنيف حيال العمل في مجال حقوق المرأة في الأردن.

أما السؤال التالي، فيكمن في كيفية دعم مجال حقوق المرأة على أفضل وجه بشكل يتسق مع السياق ويعمل انطلاقاً من القاعدة ويحافظ على احتياجات النساء المعنيات، بدلاً من تبني نُهج مفروضة من القمة إلى القاعدة تم تصورها في مكان آخر.

دعم منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء

أكدت القياديات اللواتي أجريت معهن المقابلات لأغراض هذا البحث على تجذّر النساء، ومجموعاتهن ومنظماتهن، في المجتمع مع امتلاكهن معارف مفصلة ومعمقة بسياقاتهن. كما أكدت النساء من كافة المناطق أنهن قادرات على العمل بشكل فريد عبر الصلة القائمة بين العمل الإنساني، والتنمية والسلام بطرق تستجيب على المدى القصير، للاحتياجات المباشرة، مع أخذ الاحتياجات طويلة الأمد المتأصلة في الفترات التي سبقت حلول الأزمة، أو الأوبئة، أو الفيضانات، أو المجاعة، أو الصراعات المسلحة بمجتمعاتهن في الاعتبار. وهؤلاء النساء هن من سيجمعن الحطام ويواصلن هذا العمل بعد انتهاء الأزمة. وقد كانت هناك رسالة واضحة إلى الحاجة لأن يكنّ جزءاً من عملية صنع القرار.

الحملة العالمية 16 يومًا لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي

سلطت المناقشات الجماعية مع المنظمات التي تقودها النساء الضوء على بعض القضايا الرئيسية، إذ لا يوجد خلاف على الأسباب التي تكمن وراء التوجه إلى محلية الأجندات الجندرية؛ فالجميع متفق عليها، إلا إن القضية الرئيسية تكمن فيمن يضع هذه الأجندات حيث كانت الأولويات المتضاربة في الأجندات المجتمعية والعالمية من القضايا الكبرى التي أثارتها القياديات. ويوجد في الوقت الراهن، وأثناء الاستجابة لجائحة كوفيد-19، نقص في الخدمات الصحية، وهو أمر يشكل مصدر قلق رئيسي، إلى جانب العنف القائم على النوع الاجتماعي. ولا تستطيع المنظمات التي تقودها النساء تخصيص 16 يوماً للمشاركة في هذه العالمية وحسب، حيث يجب عليها أن تكون قادرة على وضع أجندتها الخاصة في بلدانها ومجتمعاتها. وتوجد في مختلف المجتمعات قضايا مختلفة مرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، إلا أن دور الجهات الفاعلة المحلية في هذا الصدد لا يزال غير معترف به، فمن الذي يقرر الرسالة التي يجب أن تحملها؟ وماذا يأتي بعد هذه الأيام الـ 16؟ ثمة العديد من الأيام الدولية الأخرى بحيث أصبح التعامل مع القضايا التي تطرحها عبئاً في ظل عدم توفر الموارد المناسبة.

ويجب أن تتمتع المنظمات التي تقودها النساء بالمقدرة والتي تمكنها من تحديد وقت انضمامها إلى هذه الحملة وعدد الأيام التي ينبغي أن تكرسها للدعوة إلى مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. ولا يعد الافتقار إلى هذه القدرة القضية الوحيدة؛ بل أولويات المجتمعات على أرض الواقع كذلك، فالناس يموتون أثناء جائحة كوفيد19- بسبب غياب الخدمات الصحية. كما أن العنف القائم على النوع الاجتماعي آخذ بالازدياد، لكن مفهوم التضامن والحاجة لدعم صمود المجتمعات في تنامٍ أيضاً.

في بلدان مثل لبنان، والأردن، وليبيريا، وأوغندا، والعراق والفلبين، التي كانت حاضرة في النقاش، تم تشكيل العديد من منظمات المجتمع المدني الجندرية من قبل الجهات المانحة الدولية، لدرجة أنه وفي كل مرة يجري التقييم فيها، تظهر فجوة كبيرة بين الأولويات المحددة والاحتياجات الفعلية في المجتمع. ولا يعد العنف القائم على النوع الاجتماعي المسألة الأكثر إلحاحاً؛ فثمة قضايا أخرى أكثر إلحاحاً منه لكن لا توجد أصوات نقدية تصدر عن المؤسسات النسائية. فيجب أن تكون هناك مساحة أكبر للنقد، وإن فرض 16 يوماً من العمل المخصص مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي قد لا يكون له صدىً في بعض المجتمعات، وقد يكون خارجاً عن السياق أيضاً.

كما تلاحظ القياديات أنه غالباً ما تكون هناك احتفالات بحملة الـ16 يوماً العالمية لمناهضة العنف القائم علي النوع الاجتماعي دون أن يكون لها أثر حقيقي على حياة النساء في المجتمع. وقد طرحت القياديات اقتراحات في العديد من الاجتماعات التحضيرية حول كيفية تصميم البرامج خلال هذه الأيام الستة عشر بحيث يكون بالإمكان مراقبة التقدم وإحراز أثر أكبر، إلا أن أصواتهن لا تُسمع في كثير من الأحيان لأن المال لا يصاحبها. ويتم إنفاق معظم أموال المساعدات على الاجتماعات الاحتفالية، والقمصان، والقبعات وعلى الشخصيات المرموقة التي تجلب إلى الفعاليات مع بضع نساء من المتأثرات بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. ولا تستطيع النساء في أغلب الأوقات المشاركة في هذه الفعاليات لأنها تُعقد في مدن يصعب عليهن الوصول إليها. وتعتبر القياديات هذا إضاعة للموارد الثمينة، فإذا أُنفقت هذه الأموال على 60-50 امرأة نازحة داخلياً بدلاً عن ذلك، مع توفير الموارد المناسبة، فسيكون بالإمكان رؤية الأثر الحقيقي وقصص النجاح.

من الأمثلة الجيدة التي جرى مشاركتها من نيجيريا هو برنامج للتوعية في المدارس، الذي تضمن توزيع الفوط النسائية على الفتيات وتأسيس نادٍ لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وترتكز التوصية على عدم إنفاق الأموال على الاحتفاليات الفاخرة والفعاليات الاحتفالية، بل على الحملات ذات الصلة بالسياق على أرض الواقع والتي تترك أثراً على حياة النساء.

المنظمات النسائية المحلية: نحو تمكين الشراكات

أدى البحث الذي أُجري في الفترة التي سبقت انعقاد القمة العالمية للعمل الإنساني في 2016 إلى جانب تقارير المشاورات التي جرت قبل القمة إلى دعوات إلى المزيد من التمويل، والموارد والشراكات العادلة. [34] ونص تقرير المشاورة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على أنه: «قد أشير إلى النظام الإنساني الراهن على أنه غير كافٍ في مواجهة المشهد الإنساني المتغير في المنطقة. وكانت هناك دعوات ثابتة للإصلاح الحقيقي؛ بمعنى إحداث التغيير الذي يعمل على إشراك جهود المؤسسات والمنظمات الإقليمية والوطنية المتعددة وتعزيزها بشكل أفضل. وينبغي أن تعمل المساعدات الدولية نحو محلية الاستجابة الإنسانية، والتأكيد على المسؤولية الوطنية والمساءلة وتعزيز القدرات المحلية للحيلولة دون وقوع الأزمات وإدارتها والاستجابة لها».[35] ويهدف الالتزام الثاني من الصفقة الكبرى بشأن محلية العمل الإنساني بشكل خاص إلى تعزيز الجهات الفاعلة المحلية ودعمها.

ومع ذلك، فقد وجهت انتقادات إلى الصفقة الكبرى (وعدة تصريحات أخرى من الالتزامات الدولية) من حيث ضعفها في تناول قضية النوع الاجتماعي. وقد تم تشكيل مجموعة غير رسمية تحت اسم «أصحاب الجندر التابعة للصفقة الكبرى» بعد أشهر قليلة من انعقاد القمة العالمية للعمل الإنساني. وكانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إحدى الوكالات المحفزة والدافعة نحو التطرق لهذه القضية. وفي عامي 2018 و2019، قامت كل من منظمة كير الدولية، وآكشن إيد وصندوق الأمم المتحدة للسكان (كقائد منطقة مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي التابعة لمجموعة الحماية العالمية) بإدارة مشروع حول «العنف القائم على النوع الاجتماعي ومحلية العمل الإنساني». مع التكليف بإجراء بحث شمل اجتماعات إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط انعقدت في عمّان في حزيران/يونيو 2019. وتألف المشاركون من أشخاص من الأردن، ولبنان، وسوريا، واليمن والعراق. كما عُقد اجتماع مماثل لمنطقتي آسيا وإفريقيا.

«إن التزامات الدعوة إلى العمل تعد نداءً عظيماً لتكاتف الجهود في أجندة محلية العمل الإنساني لكن يجب تشكيلها وتعزيزها بالأدلة والمدخلات من الجهات الفاعلة العاملة في الميدان والجهات المعنية المحلية الأخرى ليكون لها أثر مشروع ومستدام، بالإضافة إلى الاستفادة من الزخم المتولد من حيث السياسات والتمويل. كما ثمة حاجة إلى الإبداع وبناء العلاقات على المستوى الشعبي من أجل تمكين الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية من المشاركة بثقة في الوصول إلى التمويل الخاص بالحماية». *(آكشن إيد 2019:15)*

> علاقات القوى بين الوكالات الدولية ذات المستويات العالية نسبياً من الموارد والسلطة على المستوى العالمي، والمنظمات المحلية يمكن أن تؤدي في كثير من الأحيان إلى حس من «الشراكة غير المتكافئة»، وإلى انحراف المنظمة المحلية عن رسالتها ومهمتها خلال الأزمة، ومع مرور الوقت، إلى فقدان هذه المنظمات المحلية لهويتها.

ولا يزال هناك سوء فهم من قبل العديد من صناع القرار والممارسين في مجال العمل الإنساني للصلة بين الاحتياجات الجندرية وما ينشأ عنها من عدم المساواة بين الجنسين. وتُظهر الأبحاث أن مشاركة النساء في عمليات الردع والاستجابة للأزمات ذات نتائج أفضل ومخاطر أقل في العمل الإنساني. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2015) وبذلك تنتج عن برامج المساواة بين الجنسين استجابة إنسانية أكثر فعالية واستخدام أكثر كفاءة للأموال المحدودة المتاحة لمثل هذه الاستجابات.[36]

يعتبر عمل جهات الاستجابة الدولية في شراكات مع المنظمات النسائية المحلية وسيلة أساسية لإشراك المرأة المحلية بطرق ربما تمكنها من وضع أجندة للاستجابة الإنسانية. إلا أن علاقات القوى بين الوكالات الدولية ذات المستويات العالية نسبياً من الموارد والسلطة على المستوى العالمي، والمنظمات المحلية يمكن أن تؤدي في كثير من الأحيان إلى حس من «الشراكة غير المتكافئة»، وإلى انحراف المنظمة المحلية عن رسالتها ومهمتها خلال الأزمة، ومع مرور الوقت، إلى فقدان هذه المنظمات المحلية لهويتها. ومع ذلك، يمكن للمنظمات النسائية المحلية المشاركة بخبراتها القيّمة فيما يتعلق باحتياجات النساء وأولوياتهن في المناطق التي تعمل فيها، ما قد يؤدي إلى استجابة فعالة قصيرة الأجل من شأنها تمكين النساء على المدى الطويل، الأمر الذي يتيح حدوث التحول الحقيقي. [37]

وتدرك منظمات حقوق المرأة الأهمية الأساسية لإشراك النساء وتمثيلهن في المواقع المستهدفة، واكتساب معرفة مفصلة حول الطريقة التي تعمل فيها الأدوار والعلاقات بين الجنسين في مختلف السياقات، كما أنها تدرك أيضاً أهمية الحاجة إلى التعاون مع أولئك النسوة في ابتكار استجابات للأزمات. وعندما يتم إشراك النساء المحليات فعندها فقط يمكن للاستجابات الإنسانية أن تعمل بشكل يناسب النساء والفتيات، وذلك بطرق تضمن دعم العمل طويل الأمد الذي تتعهد تلك الاستجابات بالقيام به لصالح المرأة بدلاً من تلاشيه بسبب الحضور الأجنبي الذي يسعى إلى المساعدة لكن غالباً ما يفكر على المدى القصير ويفتقر إلى الفهم السياقي للجندرية. وثمة حاجة إلى العمل طويل الأمد الذي يراعي الديناميكيات الجندرية ويهدف إلى تغييرها كما يعد التخطيط والتمويل التعاونيّان ومتعددا السنوات فرصة مثالية لإحراز تقدم نحو العمل الإنساني المراعي للنوع الاجتماعي.

وأشارت عضوات من المنظمات النسائية ممن جرت مقابلتهن إلى أن منظماتهن تجد صعوبة أكبر في الحصول على مقعد على الطاولة، وفي أخذها على محمل الجد وفي الحصول على التمويل الجيد. وتتنافس المنظمات الدولية ذاتها التي تروج للمنظمات النسائية مع هذه المنظمات على التمويل وعلى الحصول على مقعد على الطاولة. وقد اختارت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية الآن، استجابةً للسياقات الدولية والوطنية المتغيرة، التسجيل كمنظمات غير حكومية محلية في البلدان التي تعمل فيها. وعبر القيام بذلك، فهي تحظى بشرعية العمل في المساحات المحلية، وهو ما يؤدي إلى مشكلة أكبر: فعبر احتلال المساحة التي كانت تشغلها في السابق المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، فإن المنظمات الدولية غير الحكومية تقوم، وبمعنى الكلمة، بضغط المساحة المخصصة للمجتمع المدني المحلي وتقليصها. وقد ينتج عن هذا ضرر طويل الأمد بالنظام الإيكولوجي (البيئي) المحلي لمنظمات المجتمع المدني. وبهذا تستحوذ المنظمات الدولية غير الحكومية، بعضلاتها المالية ومواردها الإنسانية ذات الأجور العالية، عن قصد أو غير قصد على المساحة التي يجب أن تشغلها منظمات المجتمع المدني الوطنية والمحلية للتأثير على صنع السياسات الوطنية. «إنهم يحبون هذا – يمكنك فعلياً رؤية مدى الحماس في تقاريرهم الممتلئة بالصور الملونة الكبيرة لموظفي هذه المنظمات وهم يقفون لأخذ صورة مع صناع القرار! ولا يوجد أثر للمنظمات المحلية... وعندما لا تسير الأمور بشكل جيد مع الحكومة، عندها نسمع دعوات إلى الحاجة لأن تأخذ منظمات المجتمع المدني بزمام المبادرة». [38]

كما تعترض المنظمات غير الحكومية على دفعها لتكون أدوات لتنفيذ أجندات الجهات الفاعلة السياسية الدولية المتعلقة بمكافحة التطرف القائم على العنف والقضاء على التعصب، حيث سعت الأخيرة للتواصل مع المنظمات النسوية المحلية والوطنية لكفاءتها في العمل على ملف العنف القائم على النوع الاجتماعي، إلا أن هذه المنظمات طالبت مراراً بالحصول على تمويل أفضل للعمل على مكافحة ذلك على نطاق أوسع، لاسيما أن معظم الموارد تركز على إدارة الحالات وتقديم الخدمات. وقد «تُشجع» الجهات الفاعلة الدولية في دول أخرى هذه المنظمات على لعب دور هام في القضاء على التعصب والتطرف القائم على العنف، إلا أن العديد من هذه المنظمات غير مرتاحة لذلك لما قد يترتب عليه الأمر من تسليط للضوء عليها من قبل عناصر التعصب، وحكوماتها، والجهات الفاعلة الدولية، التي تسعى في الوقت ذاته إلى التأكد من عدم مساهمة المساعدات في «تمويل الإرهاب»؛ الأمر الذي سيشكل ضغطاً كبيراً عليها.[39]

وطورت الوكالات مع مرور الوقت دليلاً إرشادياً للتعامل مع الحركات النسوية والمعنية بالدفاع عن حقوق المرأة،[40] إلا أن هذا الدليل لا يطبق دائماً. كما تعترض منظمات حقوق المرأة على «توجيهها لمشاريع معينة فقط»، واستخدامها كمصادر للحالات الدراسية مع إجبارها على الانضمام إلى ائتلافات صورية. وترضخ بعض هذه المنظمات لضغوطات حقيقية لتقديم خدماتها في أقسى الظروف دون توفر موارد كافية. وفي خضم ذلك، تشعر هذه المنظمات بأن «ثمة عبئاً كبيراً يترتب عليها فيما يتعلق برفع التقارير، حيث تقضي وقتاً أطول في إعداد التقارير وإجراء عمليات التدقيق بدلاً من مساعدة النساء. وفي بعض الأحيان، لا يتوفر حتى هذا القدر الكبير من الأموال، فقد رفضت بعض المنظمات التمويل نظراً للمبالغة في التقارير المطلوب تقديمها حتى وإن كان مبلغ التمويل لا يتعدى 20 ألفاً. إن هدفنا هو العمل على حقوق المرأة ورفاهيتها، إلا أن الأمر ينتهي بنا إلى التوتر الشديد مع كل الضغوط المفروضة علينا».[41]

وغالباً ما تخفق المنظمات الدولية غير الحكومية المناصرة للترويج للمنظمات النسائية وتلك التي تقودها النساء نفسُها في ممارسة ما تعظ به غيرها وفي تحقيق التزاماتها على أرض الواقع، حيث يعجز المتخصصون في النوع الاجتماعي في هذه المنظمات عن التأثير على

الأقسام الأخرى المسؤولة عن اتخاذ القرارات فيها. ونادراً ما تتناسب الإجراءات الإدارية مع الشراكة مع المنظمات التي تقودها النساء، حيث تحبط المتطلبات الصارمة للجهات المانحة، والأنظمة التشغيلية القائمة على المشروع، والبيروقراطية التنظيمية الكثير من جهود المنظمات الدولية غير الحكومية التي تهدف إلى إحداث تغيير حقيقي نحو علاقات أكثر إنصافاً واستدامة مع شركائها المحليين. وجرت في الآونة الأخيرة العديد من البحوث حول كيفية دعم المنظمات التي تقودها النساء، بالإضافة إلى تقديم عدد من التوصيات الجيدة للغاية.[42]

وعلى الرغم من التوجيه الكبير نحو تطبيق الممارسات الجيدة كالتركيز على الحاجة إلى تصميم برامج بمشاركة النساء،[43] إلا أن المعضلة الأساسية تكمن في الأجندة المفروضة من الخارج، حيث تشعر العديد من المنظمات بأن الوكالات الدولية قد أعدت وصممت المشاريع في العواصم التي تعمل فيها بالتعاون مع الجهات المانحة، الأمر الذي يلغي أية مشاركة حقيقية للنساء على أرض الواقع لتلبية أولوياتهن واحتياجاتهن. وعادة ما تشير القياديات إلى ضرورة العمل مع الرجال والنساء على حد سواء، كما يلفت المتخصصون في النوع الاجتماعي في المجتمعات المستقبلة للمساعدات الانتباه إلى حقيقة أن استبعاد قضايا النساء ينطوي على تجاهل انتمائهن لعائلات ومجتمعات تتشارك معهن بقوة مساور القلق الاقتصادية والسياسية. وعلى صعيد آخر، هنالك حالة من عدم الارتياح لأسلوب الفردية الذي تتبعه الجهات الفاعلة الغربية، والذي يشكل حجر الأساس لاقتصاديات الأسواق الرأسمالية. كما تشعر المنظمات أن هناك حاجة لدعم الرجال من مجتمعاتها للتأثير على الرجال الآخرين وتغيير التشريعات، وتجدر الإشارة إلى أن الأسلوب المناسب في أوروبا لا يكون دائماً مناسباً في الشرق الأوسط.

وتواجه العديد من المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة ضغوطاً خارجية لتطوير نهج لإعداد مجموعة برامج مميزة يمكن تمويلها بحيث تكون مستدامة كشبكة تضامنية. وإن تحويل تلك المنظمات إلى منظمات غير حكومية ما هو إلا نتاج بيئة خارجية أدت إلى تحويل الجدل الدائر حول أوجه عدم المساواة الهيكلية إلى مشاريع وأنشطة فعلية.[44] وقد جرى تسليط الضوء على هذه القضية في المقابلات التي أجريت مع منظمات وحركات نسوية في كل من الأردن، وفلسطين، ولبنان، والعراق، ونيجيريا، والفلبين، وأوغندا وغيرها.

يمثل إيجاد الوتيرة المناسبة والتكتيكات الصحيحة عملية موازنة دقيقة تعتبر الجهات الوطنية والمحلية الأكثر جهوزية لها. وفي حين يمكن دعم أجندة المساواة الجندرية من الخارج، إلا أنها تحتاج إلى توجيه وقيادة من الداخل.

وتسلط التقارير الضوء على بطء وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي لعام 2030 وتفرض ضغوطاً على الحكومات لتحقيقها.[45] وقد يؤدي الإلحاح على تحقيق المساواة بين الجنسين وتطلع الجهات الفاعلة الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 إلى تقسيم الحركات النسوية في بلد ما واستثارة ردود فعل سلبية في مجتمع يعتبر فيه الناشطون الوطنيون والمحليون في قضايا النوع الاجتماعي أكثر عرضة للخطر من الناشطين الدوليين. وإن الجهات الخارجية تروج على نحو صائب للمساواة بين الجنسين، إلا أنها لا تستطيع الانخراط في الهندسة الاجتماعية لمجتمع آخر. وإن إيجاد الوتيرة المناسبة والتكتيكات الصحيحة هو عملية موازنة دقيقة تكون الجهات الوطنية والمحلية مجهزة بشكل أفضل لها. ويمكن دعم أجندة المساواة بين الجنسين من الخارج، إلا أنها تحتاج إلى توجيه وقيادة من الداخل.

المضي قدماً في التمويل وتخصيص الموارد

استجابة لجائحة كوفيد-19، شهدت المبادرات التي تركز على النوع الاجتماعي مؤخراً 84 إعلاناً للتمويل حتى الآن بقيمة 25.8 مليار دولار أمريكي، مع دعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء باعتباره مجال تركيز في هذا القطاع وربطه بالتنمية الاقتصادية. ونتج عن هذه الإعلانات إعداد 17 برنامجاً تركز على النوع الاجتماعي بقيمة 2.7 مليار دولار أمريكي، و64 عطاءً بقيمة 201 مليون دولار أمريكي، و72 منحة بقيمة 153 مليون دولار أمريكي، و17 فرصة مفتوحة بقيمة 720,000 دولار أمريكي، و41 عقداً ممنوحاً

بقيمة 16 مليون دولار أمريكي. ويحظى هذا القطاع بالتركيز وتدعمه الحكومات، والجهات المانحة ثنائية الطرف، والجهات المانحة متعددة الأطراف، والجمعيات الخيرية، والقطاع الخاص.[46]

ويصعب تتبع الاستثمار في برامج المساواة الجندرية (حتى مع استخدام أدوات مثل مؤشر اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للنوع الاجتماعي والعمر)، إلا أن معاناتها من نقص دائم في التمويل أمر واضح. وبلغت نسبة الخدمات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي 0.12% فقط من إجمالي تمويل العمل الإنساني بين العامين 2016–2018، أي بمتوسط أقل من دولارين لكل امرأة أو فتاة مستهدفة ومعرضة لخطر العنف في أوقات الأزمات والصراع (لجنة الإنقاذ الدولية ومنظمة فويس 2019، 9). وقد جرى تخصيص 0.3% من تمويل برامج العمل الإنساني في عام 2019 لصالح برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي (نظام التتبع المالي 2019، رقم الصفحة غير موجود). ومن الضروري جداً أن نرى استثماراً أكبر في برامج المساواة بين الجنسين على فترات أطول، وتمويلاً لمنظمات حقوق المرأة التي تلعب دوراً أساسياً تكميلياً.[47]

كما تواجه منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء في الأردن تحديات للوصول إلى التمويل الدولي. وبحسب دراسة حديثة جرت بتكليف من منظمة آكشن إيد (Action Aid) حول محلية المساعدات في الأردن ولبنان، فإن «نتائجنا (...) تشير إلى أن التحدي الأكبر للمنظمات التي تقودها النساء في كل من الأردن ولبنان يكمن في إمكانية الحصول على تمويل مستدام، لاسيما في سياق المنافسة الشديدة بين المنظمات المحلية غير الحكومية. وتقدم المنظمات الدولية غير الحكومية تمويلاً قائماً على المشاريع بينما يتوجب عليها الاستثمار أيضاً في بناء القدرات. وأكدت المقابلات على حقيقة أن المنظمات الدولية غير الحكومية ما تزال مترددة بشأن مشاركة صلاحية صنع القرارات المتعلقة بتوزيع المشاريع وموقعها والمستفيدين منها وتخصيص الموازنة، حيث تُعتبر المنظمات المحلية غير الحكومية مجرد شريكة تنفيذية. ومن ناحية أخرى، تحول العادات الثقافية السائدة دون المشاركة الفعالة للمنظمات التي تقودها النساء في الجهود الإنسانية».[48]

وعلاوة على ذلك، يُعد مستوى الخبرة الذي توفره المنظمات الدولية غير الحكومية في الأردن متدنياً نسبياً، وفي الوقت ذاته تعاني المنظمات غير الحكومية في الأردن من صعوبة التعبير بوضوح وصراحة عن المسائل المطروحة. كما أن مستوى الاستثمار في التكنولوجيا وتصميم التقارير والأبحاث وإصدارها لم يكن منصفاً أبداً، فلم تستثمر المنظمات الدولية غير الحكومية أموالاً أو وقتاً في رفع القدرات البحثية للمنظمات النسوية، بل استثمرت بدلاً من ذلك في كيفية إجراء الأبحاث. وعلاوة على ذلك، استقطبت هذه المنظمات الدولية باستمرار أشخاصاً ذوي خبرة في مجال المنظمات غير الحكومية بدلاً من دعم عملهم داخل منظماتهم المحلية. وخلال السنوات الأخيرة، شكلت الموارد البشرية مسألة بالغة الأهمية بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية.

يعرض الجدول أدناه تحليلاً للتمويل في دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان للاطلاع على السياق الحالي لتمويل برامج تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في الأردن (GEEWG)، بما في ذلك مستويات التمويل المعتمدة والعواقب المترتبة على الفجوة في التمويل.

بلغ إجمالي المبلغ المعتمد في خطة الاستجابة الأردنية لعام 2017 ، 1.72 مليار دولار أمريكي.

- ركز مبلغ 37 مليون دولار (2 %) من إجمالي مبلغ التمويل المعتمد بشكل أساسي أو «مستهدف» على النساء والفتيات.
- لم يركز التحليل أو يحتوِ على مشاريع يمكن تصنيفها كمشاريع ترتكز بشكل خاص على النساء والفتيات أو «مصممة» خصيصاً لهن.
- وفقاً لبيانات لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2017، فقد شكلت المشاريع المتمحورة بشكل أساسي حول النوع الاجتماعي ما نسبته 2 % من إجمالي تمويل المساعدات الإنسانية الذي حصلت عليه جميع القطاعات، بينما شكلت المشاريع ذات التركيز الهام على النوع الاجتماعي ما نسبته 48 % من إجمالي التمويل لكافة القطاعات.
- في عام 2017، تم تخصيص غالبية التمويل المعتمد للمشاريع ذات التركيز الأساسي على النساء والفتيات للرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، مع تخصيص جزء صغير منه لصالح سبل العيش/الغذاء.
- بلغ إجمالي المبلغ المعتمد في خطة الاستجابة الأردنية لعام 2018 ما مجموعه 877,8 مليون دولار أمريكي.
- ركز مبلغ 39,7 مليون دولار أمريكي (4.53 %) من إجمالي مبلغ التمويل المعتمد بشكل أساسي (مستهدف) على قضايا النساء والفتيات.
- لم يركز التحليل أو يحتوِ على مشاريع يمكن تصنيفها كمشاريع ترتكز بشكل خاص على النساء والفتيات (أي مصممة خصيصاً لهن).
- في عام 2018، تم تخصيص غالبية التمويل المعتمد للمشاريع ذات التركيز الأساسي على النساء والفتيات للحماية الاجتماعية وسبل العيش، مع تخصيص جزء صغير منه لصالح الرعاية الصحية، والحوكمة المحلية والخدمات البلدية.

وتخصص الحصة الأكبر من التمويل لصالح الدوائر الحكومية، والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية. ولا يعتبر نظام تتبع التمويل نظاماً موثوقاً نظراً لعدم تتبعه للأموال المخصصة للجهات الحاصلة على منح من الباطن، ومعظمها من المنظمات المحلية والوطنية غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات الوطنية التي تقودها النساء.

وتدير هيئة الأمم المتحدة للمرأة صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، فالفرصة متاحة أمام جميع المنظمات الدولية غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، ومنظمات المجتمع المدني الأردنية للتقدم بطلبات الحصول على التمويل. وتنشط هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال محلية العمل الإنساني؛ فبعد انتهاء فعالية إقليمية حول المساواة بين الجنسين ومحلية العمل الإنساني في صيف عام 2019، شُكِّل فريق عمل مكون من جهات فاعلة أردنية ودولية كُلّف بإجراء دراسة حول العلاقة بين الحركات النسائية ومحلية العمل الإنساني، والنتائج الأولية عن هذه الدراسة هي قيد المراجعة حالياً.

وحتى إن عملت المنظمات الدولية غير الحكومية مع منظمات أردنية «كشريكة لها»، فهنالك منافسة على أرض الواقع. كما أن هناك منافسة شديدة بين المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل مع الشركاء ذاتهم. وعلى الصعيد العالمي، هناك منافسة بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية للحصول على التمويل وعلى من سيقوم بمناصرة المنظمات التي تقودها النساء، الأمر الذي يخلق أحياناً بيئة سامة تذهب تلك المنظمات ضحيتها. ومن المتوقع أن تعمل الجهات الفاعلة الدولية في الأردن على تعزيز قدرات شركائها نظراً لتشجيع الجهات المانحة على ذلك كجزء من الصفقة الكبرى. لكن في الوقت الذي يكون فيه من «الأسهل» العمل

مع منظمات المجتمع المدني الأردنية الأقوى لإمكانية تلبيتها للمتطلبات الإدارية والمتعلقة برفع التقارير، إلا أن هنالك ميلاً لاختيار المنظمات الكبيرة القائمة على رأس المال «كشريك»، والتي ربما تكون أيضاً من المنظمات التي تقودها النساء. وإن مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنفيذ لا تعني بالضرورة أن لديها صلاحية لإبداء رأيها وتقديم مدخلاتها فيما يتعلق بالتصور العام والتصميم، الأمر الذي يترتب عليه خلق حالة من التوتر بين منظمات المجتمع المدني الوطنية والمنظمات المحلية الأكثر ارتباطاً من الناحيتين الاجتماعية والجغرافية. وقد أصدر صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني مؤخراً دعوة لتقديم عروض للاستجابة للأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 والإغلاق المترتب عليها على النساء والفتيات. ويمكن تقديم العروض هذه المرة باللغة العربية. واستلم الصندوق 47 طلباً، ترشحت 9 طلبات منها، وثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتسهيل وصول منظمات المجتمع المدني الأردنية إلى الصندوق.

الاستنتاجات

الوعي بالسلطة والامتيازات

لقد استغرق إعداد إطار عمل معياري للمساواة الجندرية على مستوى العالم عدة سنوات وشهد تقدماً ملحوظاً، إلا أن من الملاحظ أن الحركات النسوية الليبرالية التي تأتي من دول الشمال تهيمن على الخطاب العام. ولذلك، يجب أن تولي العلاقات عبر الحدود الوطنية اهتماماً دائماً بكيفية ممارسة السلطة والامتيازات ذات العلاقة، أي الاهتمام بكيفية توزيع الموارد والفرص والحقوق والامتيازات في نظام المساعدات، وتوزيع امتيازات صنع القرار في الأماكن المختلفة التي تعمل فيها، وتوزيع الأشخاص الذين يشغلون المكان، والمهام الموكلة إلى كل شخص وأولئك المسؤولين عن وضع الأجندات لخلق عمل تضامني. ويتطلب ذلك في الأساس إنصاتاً أكبر بعقلية منفتحة وانتباهاً شديداً للطريقة التي ترغب النساء غير المقيمات في الدول المتقدمة في الشمال من خلالها حقاً بتحديد أوجه الشراكة والتعاون المطلوبة لخدمة الأجندة المشتركة لحقوق المرأة. ويتضمن ذلك الابتعاد عن الافتراض القائل بأن النساء ومنظماتهن يحتجن إلى بناء القدرات، وممارسة الضغط لإعادة تخصيص الموارد الشحيحة حسب الأولويات التي تحددها الحركة النسائية في الدول المعنية. ولذلك، يجب أن تنطوي تحالفاتهن على تفكيك الامتيازات ذات العلاقة والمواقف المتعلقة بالسلطة الأبوية، إلى جانب ضمان عدم إعادة تطبيق النموذج الشمالي بدون تفكير في الشراكات مع المنظمات التي تقودها النساء في الجنوب.[49]

الثقة والشفافية والمساءلة

على الرغم من حدوث تحولات في الخطاب العام بشأن وكالة النساء ودورهن في دول الجنوب، إلا أن الموارد التنموية القادمة في غالبيتها من الدول المتقدمة في الشمال إلى الدول النامية في الجنوب تستمر في تقييد وكالة المرأة وقدرتها في الممارسة العملية. وعلى الرغم أيضاً من مناصرة المنظمات الدولية غير الحكومية والوكالات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمنظمات التي تقودها النساء، إلا أنها تستخدم هذه المنظمات أيضاً في علاقة غير متساوية واستغلالية. ومن ناحية أخرى، ثمة حاجة إلى مستوى أعلى من الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بحجم الأموال التي ينبغي جمعها، وكيفية اتخاذ القرارات وتخصيص الأموال وتوزيعها على المنظمات التي تقودها النساء. وتوجد في الوقت الحاضر أمثلة على منظمات دولية غير حكومية تحاول التقرب من منظمات تقودها نساء لإقامة شراكات تبقى اسمية فقط، بينما تحتفظ الأولى بالأموال وهي أبعد ما تكون عن إفادة المنظمات التي تقودها النساء في قضاياها. ولذلك، يجب أن يقوم التضامن على الثقة، والشفافية والمساءلة.

فرصة للتضامن والمساواة

من شأن وجود إطار غير متماثل للتمويل التنموي أن يضع منظمات المجتمع المدني في بلدان الجنوب تحت رحمة الدول المتقدمة في شمال العالم باستمرار؛ إلا أن الأخيرة تجد نفسها الآن في منطقة غير معروفة حيث إن المشاكل ذاتها التي طالما صُنفت عبر التاريخ كمشاكل متأصلة في «الجنوب» قد أصبحت الآن لديها في «بلدانها»: من انتخابات غير نزيهة إلى عنف جنسي، وإغلاق للأماكن العامة وبروز للأنظمة الأصولية المتشددة. وهنالك فرصة لتحويل التضامن إلى نوع آخر من التعاون؛ تضامن نابع من القلب يمكّن النساء

على أرض الواقع من وضع الأجندة واستلام القيادة. وإن التهديدات التي تواجه الحرية، والعدالة، والجسد، وممارسة النشاط الجنسي منتشرة في كل مكان، وقد تأتي من جهات فاعلة تابعة للدول. كما أن العنف السياسي الذي ترتكبه دول الشمال من خلال بيع الأسلحة للأنظمة الاستبدادية وأعمال العنف التي ارتكبتها الجماعات المسلحة في اليمن، والعراق، وأفغانستان، وسوريا وغيرها هي دليل على ذلك. فالحرية والعدالة لا موطن جغرافي لهما، ومن شأن الوعي بهذه الفكرة أن يخلق فرصة للتوصل إلى فهم مشترك لمفهوم عدم المساواة العالمية ويشكل نقطة انطلاق للعمل الجماعي.[50]

تحمل المسؤولية وإعلاء صوت التفكير الناقد

يعني تغيّر المشهد السياسي والجغرافي وتقلّب الثروة أن الدول النامية في الجنوب تستطيع تحديد أجندتها الخاصة وصياغتها وتمويلها، كما يظهر في أجندة الاتحاد الإفريقي لعام 2036، التي حددت أساس الموقف التفاوضي الإفريقي في عملية التنمية لما بعد عام 2015، وهي مثال جيد على حاجة الناشطين الجنوبيين المنخرطين في فضاءات السياسة العالمية إلى صياغة الخطاب، وإدراك أن هذا يعتبر بمثابة المطالبة بمكان في السلطة التي طالما حظيت بها الدول المتقدمة الشمالية على مر التاريخ. كما تحتاج المنظمات التي تقودها النساء في دول الجنوب إلى التكافل والتضامن والاستعداد للعمل معاً، حيث يجب عليها بناء قاعدة دعم متينة ودوائر مناصرة قوية في بلدانها، وأن تكون على إطلاع على آخر المستجدات وعلى استعداد لتقديم النقد البناء لشركائها. كما يعتبر تعزيز التضامن بين هذه المنظمات عاملاً هاماً للوقوف في وجه شركائها الدوليين وجعلهم أكثر عرضة للمساءلة عن الوفاء بالتزاماتهم.

تغيير نظام التمويل الاقتصادي

يجب الاعتراف بأن المال هو مورد سياسي هام وأن الموارد المالية المتدفقة من دول الشمال المتقدمة ليست معروفاً تقدمه لدول الجنوب، بل هو نتاج مجموعة من العلاقات الاستعمارية التاريخية غير المنصفة والعلاقات السياسية والاقتصادية الاستعمارية المعاصرة، والتي تتضمن المعونات الدولية المتقلبة لتمويل مشاريع التنمية والتمويل ثنائي الطرف. وإن تحويل نظام التمويل الإيكولوجي هو عبارة عن محادثة حول القوة ولا بد من الاعتراف بأن تفكيك السلطة الأبوية يتطلب تحويلاً لآليات التمويل، كما أن الحركة الحالية نحو إنهاء السيطرة الاستعمارية على التمويل ذات صلة وثيقة بالموضوع.

وفي ضوء الاحتياجات المتزايدة والأموال المتقلصة، ثمة حاجة إلى ضمان استخدام التمويل بفعالية وتلبية احتياجات النساء والرجال والصبيان والفتيات على حد سواء. ويصف إدواردز نظام التمويل الحالي بأنه «ضعيف ومشوه ومقسّم -كلحاف مرقع مليء بالثقوب، وهو نظام لا يمكن الاعتماد عليه حيث تشتد الحاجة إلى التمويل، ويعاني من ارتفاع تكاليف المعاملات وتُعيقه ديناميكيات القوة بين الممولين وعملائهم». وقام إدواردز وآخرون بإعداد مُقاربة مضادة تم تقديمها كجزء من «الأنظمة الإيكولوجية في العمل الخيري». وبدلاً من كون الناشطين مجبرين على المنافسة باستمرار والبحث في ركائز وقطاعات التمويل الخفية، يجب وضع احتياجات الحركات وأولوياتها كهدف مركزي يكون فيه الممولون وكلاء فاعلين في التعاون لدعم هذه الأولويات[51]. ونادراً ما يكون الوضع كذلك في الوقت الحالي، فهو مشروط دائماً برغبة الممولين بفتح الباب لتحديد الأولويات المشتركة وصناعة القرار. ويقوم أي نظام بيئي على مبدأ بسيط ألا وهو أننا جميعاً مرتبطون ببعضنا بعضاً. فأن تكون جزءاً من نظام بيئي يعني أن نتفاعل وندعم بعضنا بعضاً ونتكيف سواء أكان النظام في حالة انسجام أم تحت التهديد. ويؤثّر كل جزء من النظام البيئي على الآخرين، وتحدد العلاقات القائمة فيما بينهم العلاقة القائمة ككل.

تولي القيادة واستحداث شبكات داعمة وتضامنية

كان لجهود رابطة حقوق المرأة في التنمية (AWID) وعدد من التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية غير الحكومية خلال العامين الماضيين الدور الأعظم في تحديد مدى تدني مستوى التمويل ونقص الموظفين في منظمات حقوق المرأة (انظر Arutyunova et al 2013). ويعني تسليط الضوء حالياً على عدم التقدم في الأجندة الجندرية والترويج للمنظمات التي تقودها النساء أنها محل طلب في كثير من الأحيان للحديث في العديد من المؤتمرات، إلا أنها لا تُمنح الموارد والدعم اللازمين للتكيف مع أعباء العمل المتزايدة.

ويتفاقم نقص الموارد في التمويل القائم على المشاريع والذي يحصر عمل المنظمات بأنشطة محددة، بما لا يترك إلا مساحة محدودة للاستجابة لفرص المناصرة التي غالباً لا يتم التخطيط لها أو إدراجها في الميزانية، الأمر الذي يترتب عليه إجبار المنظمات القائمة في دول الجنوب العالمي على الاختيار بين جمع الأموال لدعم استمرارية المنظمة وعملها من ناحية، والاستفادة من الفرص الهامة المرتبطة بصياغة السياسات التي سيكون لها أثر أكبر على عمل المنظمة وبقائها مؤسسياً من ناحية أخرى. ويتعين على المنظمات المحلية التي تقودها النساء المطالبة بأخذ زمام القيادة ضمن مجموعة أصدقاء الجندر عند التعامل مع الجهات المانحة لإيجاد آليات تمويل جديدة للمنظمات التي تديرها النساء وذلك لضمان مشاركتها في النقاشات المتعلقة بالتمويل على طاولة صنع القرار. كما يتعين على الناشطين في الحركات النسوية من دول الشمال التوقف عن الهيمنة على النقاشات، والانتباه إلى سلوكهم الأبوي وعدم التحدث بالنيابة عن النساء.

نقاط للحوار

المجتمع الدولي

- البدء بعقلية منفتحة، دون تشكيل تصورات وأحكام مسبقة وتحيزات؛ والاستماع إلى الأشخاص المتأثرين، فهم الخبراء، واعمل على إيجاد الشخص المناسب لمساعدتهم على المستوى المحلي.
- إظهار العطف والمحبة، والانتباه إلى توجهاتك وتصرفاتك، وأظهر التواضع والوعي الذاتي والنزاهة.
- استخدم السلطة بحذر، وقم بإعداد عمليات خاضعة للمساءلة أمام المجتمعات المحلية والقادة المحليين، امنح الوقت الكافي لتنفيذ العمليات بالشكل الصحيح.
- الاستثمار في بناء الثقة وتعزيز العلاقات التي تتعدى مجرد إتمام المنحة أو المشروع إلى خدمة غاية أسمى. إن بناء الثقة يحتاج إلى الوقت ويتطلب عقد النية والاهتمام.
- إبداء الاستعداد لاستحداث نظام إيكولوجي (بيئي) يدعم المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة حتى تتمكن من تحقيق المهام والرؤى الخاصة بها في سياقها.
- الطلب من المنظمات النسائية تحديد البيئة التي تُسهل نموها وتساعدها على النجاح.
- التأكد من عدم استخدام العمليات لاستخلاص معلومات واستخدامها في إضفاء الشرعية على أفعالك.
- تنفيذ البرامج التحولية بعناية حيث يتطلب ذلك قياس مدى تقبل المجتمع قبل الدخول في محادثات حول قضايا متجذرة.
- العمل على تغيير اللغة التي تؤدي إلى تشكيل انطباعات وتصنيفات خاطئة مثل مصطلح "الجنوب العالمي"، أي الدول النامية في الجنوب، الذي يعزز الإرث الاستعماري.

الجهات المانحة

- عدم أخذ حقوق المرأة بمعزل عن بعضها البعض، بل استخدم أسلوباً شمولياً متعدد الجوانب.
- تطوير نظام إيكولوجي (بيئي) متوازن تتمتع فيه المنظمات التي تقودها النساء بصلاحية تحديد أولويات التمويل بنفسها بالتعاون مع مجتمعاتها وبالتحاور مع المولين.

- الاستثمار في الجهود المشتركة يرفع من استدامة الأثر؛ ويتطلب تحقيق العدالة الجندرية إيجاد حلول قائمة على المجتمع.
- تقديم الدعم لضمان مشاركة الجهات الفاعلة في الفعاليات/اللحظات الهامة في المساحات الوطنية والدولية لتعزيز أجندات وأهداف الحركة، الأمر الذي قد يترتب عليه تنازل المنظمات الدولية غير الحكومية عن مقعد على الطاولة في بعض الحالات.
- التصدي لتحديات التمويل بجرأة وثقة، وإيجاد أساليب عمل مبتكرة لتحويل النظام مع مرور الوقت. يعتبر ذلك بمثابة نقلة ثقافية، فلا بد من إيجاد طرق للعمل بمرونة مع ممارسة أساليب القيادة. ومحاولة إيجاد طرق لتطوير آليات تمويل مرنة ونماذج تشاركية تشكل فيها القياديات جزءاً من هذا العمل والقرارات، وتعويضهن عن وقتهن وتقدير خبرتهن ومساهماتهن.

المنظمات التي تقودها النساء

- تشكيل حركات تضامنية مع منظمات أخرى تقودها نساء في المنطقة.
- الاطلاع الجيد والاستعداد التام، وتطوير وجهات نظر مبنية على التفكير النقدي.
- كوني على اطلاع على الحقوق والالتزامات الدولية وعد التردد في مساءلة الشركاء.
- الثقة بوكالتك وقدراتك.
- خلق الفرص لتبادل المعرفة والتعلم من بعضنا بعضاً.
- استحداث شبكة دعم لمناصرة القضايا المشتركة.
- توثيق الأدلة بشأن عملك والتواصل بانتظام.
- المطالبة بمقعدك إلى طاولة القرار والاستعداد لطرح وجهات نظرك الخاصة.

هوامش

1 الأمم المتحدة، «الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات».
آخر وصول في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2019 https://www.un.org/ sustainabledevelopment/ gender-equality/

2 شوبرا، ديبتا وكاثرين موليو. 2016. «ربط وجهات النظر حول تمكين المرأة». معهد دراسات التنمية. (Chopra, Deepta and Catherine Müller. 2016. "Connecting Perspectives on Women's Empowerment." Institute for Development Studies (IDS) Bulletin 47, no. 1A: 8)

3 فصل جديد للحركات النسوية في الأردن، الديمقراطية المفتوحة، أوليفيا كوثبيرت، 3 نيسان/أبريل 2017 (A new chapter for feminism in Jordan, Open Democracy, Olivia Cuthbert, 3 April 2017)

4 أغيلار، ديليا «النوع الاجتماعي، الأمة والاستعمار: دروس من الفلبين» (Aguilar, Delia, "Gender, Nation, Colonialism: Lessons from The Philippines" in Nalini Visvanthan, Lynne Duggan, and Lau Nisonoff, eds. The Women, Gender and Development Reader, New Jersey, Zed Books)

5 ثورة هادئة: عودة الحجاب، من الشرق الأوسط إلى أميركا. (Quiet Revolution: The Veil's Resurgence, from the Middle East to America. New Haven. Yale University Press (2011))

6 الموجة النسوية الثالثة -استكشاف نقدي، النسوية الإسلامية في الموجة الثالثة: تحقيق تأملي، شيرين سعد الله (Third Wave Feminism - A Critical Exploration, Muslim Feminism in the Third Wave: A Reflective Inquiry, Sherin Saadallah, pp. 216-226)

7 النسوية الإمبريالية والليبرالية، ديبا كومار، الديمقراطية المفتوحة، 2014 (Imperial feminism and liberalism, Deepa Kumar, Open Democracy, 2014)

8 بناء تحالفات نسوية عبر وطنية: تأملات في أجندة التنمية لما بعد عام 2015، قضية خاصة بالنوع الاجتماعي في الجنوب العالمي (Building Transnational Feminist Alliances: Reflections on the Post-2015 Development Agenda, Special issue gender in the global south, Contexto int. vol. 41 no. 2 Rio de Janeiro May/Aug. 2019 Epub July 29, 2019)

9 المرجع نفسه.

10 أروندااتي روي. النسوية والمؤسسات، البرقع والبوتوكس -مقتطف من الرأسمالية: قصة شبح (Arundhati Roy: Feminism and Foundations, Burkas and Botox—An extract from Capitalism: A Ghost Story, Verso blog, November 2014)

11 باربارت، جي، راي، س. وستودت، ك. التفكير مجدداً في التمكين: النوع الاجتماعي والتنمية في عالم عالمي/محلي. (Parapart, J., Rai, S., and Staudt, K. ((2002). Rethinking Empowerment: Gender and Development in a Global/Local World. London: Routledge)

12 مشاركة المرأة السياسة في لبنان ومحددات التمكين المدفوع بالمساعدات، 2020، ص7. غرون، كارين وجيتا 1987 «رؤى وإستراتيجيات وطرق بديلة». في التنمية والأزمات والرؤى البديلة: منظور نساء العالم الثالث. (Women's political participation in Lebanon and the limits to Aid-Driven empowerment, 2020, p.7, Grown, Caren and Gita Sen. 1987. "Alternative Visions, Strategies, and Methods." In Development, Crises, and Alternative Visions: Third World Women's Perspectives, 79-80, 89. New York: Monthly Review Press.)

13 نازنين، سهيلة، أكوسوا داركواه، وماهين سلطان. 2014. «البحث في تمكين المرأة: تأملات في المنهجية من قبل الحركات النسوية الجنوبية». المنتدى الدولي لدراسات المرأة. (Nazneen, Sohela, Akosua Darkwah and Maheen Sultan. 2014. "Researching Women's Empowerment: Reflections on Methodology by Southern Feminists." Women Studies International Forum 45: 55-62)

14 المرجع نفسه.

15 المرجع نفسه.

16 تعميم مراعاة المنظور الجندري في البرامج الإنمائية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2014 - https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2014/gendermainstreaming-issuesbrief-en%20pdf.pdf?la=en&vs=747.

17 جيليانيس تشانغاتشيري، تحليل نقدي لتعميم مراعاة المنظور الجندري كإستراتيجية للمساواة العالمية بين الجنسين، أيار/مايو 2019، جامعة بيرمنغهام. (Gilanis Changachirere, A critical analysis of Gender Mainstreaming as a strategy for Global Gender Equality, May 2019, University of Birmingham)

18 خطاب الوزيرة ماري كلود بيبو لدى إطلاق سياسة كندا للمساعدات الدولية النسوية الجديدة، خطاب في 9 حزيران/يونيو، 2017 – أوتوا، أونتاريو. (Address by Minister Marie-Claude Bibeau at the launch of Canada's new Feminist International Assistance Policy, Speech, June 9, 2017 - Ottawa, Ontario)

19 تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأردن، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية 2020

20 النوع الاجتماعي والمساعدات الإنسانية، لماذا وكيف يجب على الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون دمج النوع الاجتماعي في المعونة الإنسانية؟ 2008 (Gender and Humanitarian Aid, why & how should SDC integrate gender into humanitarian aid? 2008)

21 المساواة بين الجنسين في المعونة الإنسانية/ أذار/مارس 2015 مجموعة أدوات الوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي الدولي.

22 المساواة بين الجنسين في المعونة الإنسانية/ أذار/مارس 2015 مجموعة أدوات الوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي الدولي.

23 ما وراء الكلمات الرنانة: نُهج النوع الاجتماعي في الإغاثة الإنسانية، إليزابيت أوليفيوس (Approaches to gender in humanitarian aid, Elisabeth Olivius, Printed by Elanders Sverige, AB Stockholm 2016)

24 الوكالات المشتركة، المعايير الدنيا للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الحالات الطارئة، تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ص. 9 (THE INTER-AGENCY, MINIMUM STANDARDS for Gender-Based Violence in Emergencies, November 2019, p.9.)

25 النوع الاجتماعي وحالات الطوارئ والمساعدة الإنسانية، تقرير بتكليف من مكتب المرأة في التنمية، والمفوضية الأوروبية، والمديرية العامة للتنمية، بقلم بريدجيت بايرن مع سالي بادن، تشرين ثاني 1995 (Gender, Emergencies and Humanitarian Assistance , report commissioned by the WID desk, European Commission, Directorate General for Development , By Bridget Byrne with Sally Baden , November 1995.)

26 ما وراء الكلمات الرنانة: نُهج النوع الاجتماعي في الإغاثة الإنسانية، إليزابيت أوليفيوس (Approaches to gender in humanitarian aid, Elisabeth Olivius)

27 تحالف الحركات النسوية لأجل التغيير الاجتماعي COFEM (2017) «إعادة صياغة لغة «العنف القائم على النوع الاجتماعي» بعيداً عن الأسس النسوية». سلسلة وجهات نظر نسوية بشأن معالجة العنف ضد النساء والفتيات. ("Reframing language of 'gender-based violence' away from feminist underpinnings", Feminist Perspectives on Addressing Violence Against Women and Girls Series, Paper No. 2, Coalition of Feminists for Social Change)

28 مقابلة مع قيادية من شبكة نسائية في الشرق الأوسط، أيلول/سبتمبر 2020.

29 المرجع نفسه.

30 https://www.unwomen.org/en/get-involved/step-it-up/commitments/jordan

31 حان الوقت للسؤال، وإعادة التفكير في فكرة «قضايا المرأة» وتعميمها: دروس من الحركات الشعبية والعمالية في الأردن من عام 2006 إلى الآن، سارة عبابنة، مجلة الدراسات النسائية الدولية. (The Time to Question, Rethink and Popularise the Notion of 'Women's Issues': Lessons from Jordan's Popular and Labour Movements from 2006 to Now, Sarah Ababneh, Journal of International Women's Studies Vol. 21, No. 1, February 2020.)

32 ديانا الغول، مقابلة: صراعات الناشطات المدافعات عن حقوق المرأة في الشرق الأوسط، العربي الجديد، آب/أغسطس 2017. (Interview: Diana Alghoul, The struggles of being a feminist in the Middle East, The New Arab, August 2017.)

33 المرجع نفسه.

34 الفرص الضائعة: قضية لتعزيز الاستجابات الإنسانية القائمة على الشراكات الوطنية والمحلية (Missed Opportunities: the case for strengthening national and local partnership-based humanitarian responses)، بتكليف من اتحاد منظمات دولية غير حكومية في المملكة المتحدة: آكشن إيد، والوكالة الكاثوليكية للتنمية في الخارج، ووكالة الإغاثة والتنمية كريستيان إيد، وأوكسفام بريطانيا العظمى وتيرفاند، تشرين الأول/أكتوبر 2013، وعقبات الفرص: إدراك إمكانات الشراكات في الاستجابة لزلزال نيبال (OPPORTUNITY KNOCKS Realising the potential of partnerships in the Nepal earthquake response)، تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

35 التحليل التحضيري للجهات المعنية، المشاورة الإقليمية في القمة العالمية للعمل الإنساني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2015، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/MENA%20Stakeholder%20Analysis%20Report%20%5BEnglish%5D.pdf

36 جولي لافرينيير، وكارولين سويتمان، وتيريزيا ثيلين (2019) مقدمة: النوع الاجتماعي والعمل الإنساني والاستجابة للأزمات، النوع الاجتماعي والتنمية (Julie Lafrenière, Caroline Sweetman & Theresia Thylin (2019) Introduction: gender, humanitarian action and crisis response, Gender & Development, 27:2, 187-201, DOI: 10.1080/13552074.2019.1634332)

37 المرجع نفسه.

38 شبكة النوع الاجتماعي والتنمية، إيجاز، حل – أم جزء من المشكلة، تأمل في دور المنظمات الدولية غير الحكومية في العمل الخاص بحقوق المرأة، تشرين الثاني 2019. (Gender & Development Network, Briefing, Solution – or part of the problem, Reflection of on the role of INGOs in women's rights work, November 2019)

39 من ضمن هذه المنظمات، تشارك النساء بشكل أساسي في المنظمات غير الحكومية وهي مستثناة إلى حد كبير من الوكالات العسكرية والأمنية والاستخبارتية. ويعود ذلك إلى اعتبار النساء عنصراً أساسياً لمنع أطفالهن وأزواجهن من التطرف بدلاً من اعتبارهن عناصر قادرة على المشاركة في برامج أوسع نطاقاً. وعلى الرغم من أن اعتبار النساء عناصر أساسية في مكافحة التطرف هو تطور هام في المجتمع الأردني، إلا أنه مستمد من الأدوار التقليدية المناطة بالنساء والتي تعتبرهن ربات منازل لا عاملات. وعلى الرغم من هذه الأفكار تولي قيمة أكبر لأدوار المرأة في المجتمع الأردني، إلا أنها تستثنيها في الوقت ذاته من التطور والتقدم ومن أن تصبح مواطنة متساوية مع الرجل، ولا تقدر أيضاً قدراتها ومهاراتها.

40 نظرة عامة على إرشادات الأبحاث المتعلقة بالحركات النسوية الصادرة عن آكشن إيد، نيسان/أبريل 2020، إطار عمل الأبحاث المتعلقة بالحركات النسوية، الوكالة الدولية لتنمية المرأة، تشرين الثاني/نوفمبر 2017، كفينا تيل كفينا، حق وليس هبة، 2020. (ActionAid feminist research guidelines overview, April 2020, feminist research framework, international women's development agency, November 2017, Kvinna till Kvinna, A-Right-Not-A-Gift, 2020*)

41 مقابلة مع قيادية، منظمة محلية غير حكومية، أيلول/سبتمبر 2020.

42 لا خطوط مستقيمة، تحولات مع منظمي الحركات النسوية الشابة، مصدر للمنظمات الدولية غير الحكومية والمولين، صندوق فريدا (No Straight Lines, Transformations with Young Feminist organisers, A Resource for INGOs and Funders, FRIDA).

43 يحدد إطار عمل الأبحاث النسوية الخاص بالوكالة الدولية لتنمية المرأة التزامنا نحو ضمان: عدم تضرر أي من المشاركين في البحث أو الباحثين من جراء البحث، أن المنافع المتأتية من بناء المعرفة النسوية بشأن الأثر التحولي للمساواة بين الجنسين تفوق المخاطر المترتبة عليها، وأن نقوم بإدارة أية مخاطر مترتبة على البحث بعناية وصرامة.

44 تشكيل تحالفات نسوية عبر وطنية: تأملات حول أجندة التنمية لما بعد عام 2015، إصدار خاص حول النوع الاجتماعي في الجنوب العالمي. (Building Transnational Feminist Alliances: Reflections on the Post-2015 Development Agenda, Special issue gender in the global south, Contexto (int. vol. 41 no. 2 Rio de Janeiro May/Aug. 2019 : 38-39

45 تقرير تذليل العقبات نحو المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030. (Bending the curve report towards gender equity by 2030)

46 تفاعلي: من يمول الاستجابة لجائحة كوفيد-19 وما هي الأولويات؟، ليزا كورنيش، ديفيكس، 9 آب/أغسطس 2020. (Interactive: Who's funding the (COVID-19 response and what are the priorities?, Lisa Cornish, Devex, 9 August 2020

الوكالات المشتركة، المعايير الدنيا للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الحالات الطارئة، تشرين الثاني/نوفمبر 2019. (The Inter-Agency, Minimum Standards (for Gender-Based Violence in Emergencies, November 2019, p.98

دعم الحركات الاجتماعية والأنشطة الجماعية النسائية، ورقة بيان موقف ومذكرة إرشادية، شبكة كير الدولية للنوع الاجتماعي (CIGN)، 2019. (Supporting (women's social movements and collective actions

47 جولي لافرينيير، وكارولين سويتمان، وتيريزيا ثيلين (2019) مقدمة: النوع الاجتماعي والعمل الإنساني والاستجابة للأزمات، النوع الاجتماعي والتنمية (Julie Lafrenière, Caroline Sweetman & Theresia Thylin (2019) Introduction: gender, humanitarian action and crisis response, Gender & (Development, 27:2, 187-201, DOI: 10.1080/13552074.2019.1634332

48 بروشيني-شوميت، سي. إتش شاما، إن.عثمان و إم فان هيلتن 2019: محلية المساعدات في الأردن ولبنان. العوائق والفرص أمام المنظمات التي تقودها النساء. آكشن إيد وكلية لندن للاقتصاد https://arab-region.actionaid.org/publications/2019/localization-aid-jordan-and-lebanon. (Bruschini-Chaumet, C. H. Shama, N. Othman & M. van Hilten 2019: The Localisation of Aid in Jordan and Lebanon. Barriers and opportunities for wom-(en-led organisations

49 تشكيل تحالفات نسوية عبر وطنية: تأملات حول أجندة التنمية لما بعد عام 2015، إصدار خاص حول النوع الاجتماعي في الجنوب العالمي. (Toward A (Feminist Funding Ecosystem, October 2019, Kellea Miller and Rochelle Jones, 2019 Published by AWID

50 المرجع نفسه.

51 نحو نظام تمويل بيئي نسوي: تشرين الأول/أكتوبر 2019، كيليا ميلير وروتشيل جونز، 2019 نشرته رابطة حقوق المرأة في التنمية. (Toward A Feminist (Funding Ecosystem, October 2019, Kellea Miller and Rochelle Jones

P.O.Box: 930560
Amman11193 Jordan
Tel: +962 6 46 17 277
Fax: +962 6 46 17 278
www.ardd-jo.org

ar_renaissance
ArabRenaissance

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development